مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٩٢**

الخميس، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سباتافورا	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد فوتو- برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	قطر	السيد طارق علي الأنصاري
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

إحاطـة إعلاميـة يقـدمها وكيـل الأمـين العـام للـشؤون الإنـسانية ومنـسق الإغاثـة في حالات الطوارئ

07-62906 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، اعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى السفير جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السفير هولمز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ المجلس الآن النظر في البند الثاني من جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية من السفير جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وأعطيه الكلمة.

السيد هولمز (تكلم بالانكليزية): شكرا على إتاحة هذه الفرصة لي لأحيط المجلس علما بشأن الزيارة التي قمت بها إلى إثيوبيا والسودان والصومال من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر.

في إثيوبيا، أردت أن أقيّم الوضع الإنساني في الإقليم الصومالي وأن أناقش مع الحكومة الخوف من انتشار الأزمة الإنسانية الحادة هناك. إن الإقليم الصومالي، هو أحد أفقر المناطق في إثيوبيا، قد تضرر بصورة سيئة لمدة طويلة من الصراع بين قوات الحكومة والجبهة الوطنية لتحرير أوغادين. وأدى تفاقم الصراع خلال العام ٢٠٠٧ إلى الخشية من أن يؤدي تدهور وضع الأمن الغذائي المتدهور أصلا إلى ظروف مجاعة حقيقية لجزء كبير من السكان البالغ عددهم ٤,٥ مليون نسمة.

وقام فريق التقييم التابع للأمم المتحدة، الذي زار المنطقة في أوائل شهر أيلول/سبتمبر، بالتعرف على الأسباب المحددة للقلق: أولا، إن العمليات العسكرية، ولا سيما قلق الحكومة من تهريب الأسلحة من الصومال، قد حدث إلى درجة كبيرة من الحركة التجارية عبر الحدود الصومالية. إن هذا طريق تجاري تاريخي يسهم في إعاشة ١,٤ مليون شخص، معظمهم من الرعاة، الذين يعتمد دخلهم، لشراء الطعام عبر الحدود، على تصدير المواشي.

ثانيا، كان لانعدام الأمن أثر مباشر على إيصال المعونة الغذائية، المطلوبة في السنوات الأخيرة، لمساعدة أضعف العناصر في السكان. فعلى سبيل المثال، يقدّر حاليا أن هناك ٩٥٠ ٠٠٠ شخص يحتاجون إلى ٥٣ ٠٠٠ طن متري من المواد الغذائية للأشهر الثلاثة المقبلة، لكن عملية نقل أول ٩ ٠٠٠ طن إلى عواصم المقاطعات لم تتم إلا قبل قليل. ومما زاد تلك المخاوف قلة الأمطار في الموسم الأخير، وظهور أدلة على وجود حالات صحية وغذائية مثيرة للقلق.

وأخيرا، إن وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق العسكرية، المحظورة بشكل صارم، ازداد صعوبة في تموز/يوليه، حين طردت الحكومة لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود فرع هولندا من المنطقة.

ولم تقبل الحكومة، بالضرورة، الأدلة المقدمة في تقرير الأمم المتحدة، ولكنها، مع ذلك، وافقت على تنفيذ توصياته، ولا سيما بشأن التبادل التجاري والمعونة الغذائية. وبعد المزيد من المفاوضات، سمحت الآن للأمم المتحدة بأن

تنشئ مكاتب في موقعين ضمن المناطق العسكرية، وبالتحديد في كيبري داهار وديغيهابور. كما سُمح الآن لثماني عشرة منظمة غير حكومية بالعمل في المنطقة العسكرية، لتقديم المساعدة الإنسانية الملحّة.

وعلى تلك الخلفية، زرت جيجيغا، العاصمة الإقليمية، وكيبري داهار. وتكلمت مع السلطات المحلية والعاملين الإنسانيين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وشاهدت لفترة قصيرة توزيعا للمواد الغذائية في كيبري داهار، ربما جرى تنظيمه خصيصا بسبب زيارتي. وتمكنت أيضا من تفقد السوق المحلية، حيث كانت تباع المواد الغذائية، لكن الأسعار بدت أعلى بكثير مما كانت عليه في السنوات الماضية، مع أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت كثيرا في إثيوبيا عموما في الأشهر الأخيرة.

وفي أديس أبابا، تكلمت مع أعضاء الحكومة، بدءا من رئيس الوزراء ميليس زيناوي ونازلاً، حول آرائهم في الحالة، وسبل تحسين الاستجابة الإنسانية. كما ناقشنا انتهاكات حقوق الإنسان المبلّغ عنها.

ورأي الحكومة، بإيجاز، هو أن الادعاءات بوجود مشاكل إنسانية كبرى مُبالَغ فيها كثيرا، وأنه لا توجد الآن قيود على التبادل التجاري، وأنه ينبغي ألا تكون هناك صعوبة في الحصول على المعونة الغذائية للناس، بما في ذلك في المناطق النائية. وكان علينا أن نتفق على أن نختلف بشأن تحليل الأزمة، مع أننا سنحاول التوفيق بين معلوماتنا. لكن رئيس الوزراء أكد بإيجابية أن الحكومة ستستجيب كما لو كانت تكهناتنا بأسوأ السيناريوهات مبررة. وأكد لي أن جميع الخطوات اللازمة ستتخذ لتفادي أية مجاعة.

وعلى ذلك الأساس، حثثته هو ونائبه على السماح بالحرية الكاملة لوصول المساعدة الإنسانية إلى المنطقة، وتسريع جهود الإغاثة، وتمكين المنظمات غير الحكومية من العمل في المنطقة العسكرية، والسماح لشاحنات برنامج الغذاء العالمي بالتنقل في المناطق الأكثر أمنا، على الأقل، بدون مرافقة عسكرية، والسماح لموظفي الحكومة باستئناف عملهم الطبيعي، ولا سيما في مجال الصحة، وإقامة منتدى رفيع المستوى للتنسيق المنتظم بين الحكومة ومجتمع الإغاثة الإنسانية.

و لم يكن هناك اتفاق على جميع هذه المطالب، لكنني أعتقد أننا أحرزنا بعض التقدم، بما في ذلك على صعيد التنقل والحضور الميداني. إلا أنه بقي الكثير مما يجب عمله.

وتقييمي الأولي للأزمة ، استنادا إلى زيارتي، وإلى الاتصالات التي استطعت إجراءها، هو أنه على الرغم من عدم وجود كارثة إنسانية حاليا، فهناك أسباب قوية تجعلنا نعتقد بإمكانية حدوث تلك الكارثة في الأشهر القليلة المقبلة، إذا لم تُتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتفاديها. لكن ينبغي أن أوضح أنه ما من أحد من الخارج استطاع حتى الآن أن يزور العديد من المناطق الريفية النائية، حيث كان أسوأ الصراع. ويمكن أن تكون الحالة أكثر خطورة هناك.

ولقد رأينا وسمعنا تقارير مثيرة للقلق حول حقوق الإنسان. وقد أوصى تقرير الأمم المتحدة بأن تسمح الحكومة بالتحقيق فيها باستقلالية. وسمعت، بصورة غير مباشرة، المزيد من التقارير من النوع المزعج نفسه حين كنت في المنطقة. وقد أثرتها مع أعضاء الحكومة وحثثتهم مجددا على السماح بإجراء تحقيق ورصد مستقلين. وقد رفضوها، ولكنهم قالوا إنهم سيردون عليها. وإنني أغتنم هذه الفرصة لتكرار ندائي بأن أي تحقيق محلي ينبغي أن يشارك فيه خبراء مستقلون من الخارج. وبخلاف ذلك، فإن الشكوك بحدوث أشياء مروّعة، تشمل جميع الأطراف، لا يمكن كشفها.

وإجمالا، إن التزامات الحكومة الإثيوبية، على أعلى مستوى، بعمل كل ما يلزم للتأكد من أنه لن تكون هناك

مجاعة، تعطيني بعض الأمل. لكنني أكرر بأنه ما لم تتخذ جميع الخطوات التي تكلمت عنها، فقد تقع كارثة بسرعة مذهلة. وإنني، من جهتي، سأواصل رصد هذا الأمر عن كثب، ومستعد لتخصيص المزيد من الموارد، من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ مثلا، إذا دعت الحاجة.

وعلى المدى الأبعد، ستكون عودة السلام والاستقرار إلى المنطقة بشكل واضح، أفضل ضمانة ضد الكارثة. وآمل أن يبدأ من جديد، قريبا، نوع من الحوار السياسي الشامل لبلوغ تلك الغاية. وفي غضون ذلك، أشجع المجتمع الدولي، وليس أقله أعضاء مجلس الأمن، على رصد الحالة وتشجيع التقدم السياسي، في ضوء الآثار المحتملة للسلم والأمن في منطقة متفجرة باطراد.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى السودان. لقد كان هدفي استعراض تنفيذ البلاغ المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة، بشأن تسهيل الأنشطة الإنسانية في دارفور، الذي تم توقيعه فور زيارتي الأولى في آذار/مارس، وتقييم الحالة الإنسانية في الميدان. وهناك حاليا نحو ١٣ ٣٠٠ عامل إغاثة في دارفور، يقومون بمساعدة ٤,٢ مليون شخص مشرد. لكن الحالة تتدهور تدريجا، ولا تزال العملية هشة من وجوه عديدة. وبواعث قلقي البالغ تشمل القيود على الوصول، والعنف الذي يصيب المدنيين وموظفي المعونة، واحترام المبادئ الإنسانية من جميع أطراف الصراع.

وقد أسهم البلاغ المشترك في تخفيف بعض العقبات البيروقراطية التي تعيق وكالات الإغاثة. ومع الترحيب بهذا التقدم، لا تزال هناك مشاكل كبرى. فهناك تحديات مستمرة تتعلق بتنفيذ بعض إجراءات المسار السريع، مثل مسألة سمات الدخول وسمات الخروج للعاملين في المنظمات غير الحكومية، والإفراج عن المعدات من الجمارك. ومع ذلك، فإنني أرحب بالتأكيد الواضح الذي تلقيته بشأن تجديد إجراءات المسار السريع حين تنتهي صلاحيتها في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي اجتماعاتي مع ممثلي الحكومة، أكدت أيضا أهمية تعزيز الثقة بين الحكومة ومجتمع الخدمات الإنسانية، وضمان التنفيذ الكامل للبلاغ المشترك روحاً ونصاً.

والاشتباكات بين الموقّعين وغير الموقّعين على اتفاق سلام دارفور، وأعمال القصف الجوي، واشتباكات الميليشيا، والاشتباكات بين القبائل، وأعمال النهب والخروج على القانون، لا يزال لها أثر كبير على السكان في دارفور. وهذه السنة، أُرغم نحو ٢٨٠ ٠٠٠ من المدنيين الإضافيين على الفرار من العنف، كثيرون منهم للمرة الثانية أو الثالثة، إلى مخيمات مكتظة بالمشردين داخليا، أو للبحث عن ملجأ في الغابة. إن العواقب كبيرة، وهي تشمل زيادات في حالات سوء التغذية في عدة مناطق من دارفور.

وهناك عواقب أخرى قاتمة أيضا. ففي عديلة، وهي منطقة في شرق جنوب دارفور، ليست بعيدة عن حسكنيتة، في شمال دارفور، حيث بدأ القتال في آب/أغسطس، أفاد تقرير إحدى العيادات الطبية عن ١٨٣ حالة من الالتهابات المنقولة جنسياً في أيلول/سبتمبر، بينها ٤٠ حالة لدى أطفال دون الخامسة من العمر. وبعض الناجين كانوا في المخيم الذي زرته قرب بلدة الضعين، جنوب دارفور، مع أن الإجراءات الأمنية منعتني من التكلم معهم على انفراد.

والأعمال القتالية المتواصلة، والحالة الأمنية غير القابلة للتنبؤ، عقبات كبرى أمام الوصول إلى المتضررين. لكن هناك قلق مبرر إزاء رفض السلطات الوطنية السماح بالتنقل في مناطق معينة، مثل عديلة وجبل مرة، حيث عشرات الألوف من المدنيين في عوز شديد. وهناك قيود أيضا تحوله،

أحيانـا، دون الوصـول إلى بعـض مخيمـات المـشردين داخليـا، قرب نيالا في جنوب دارفور.

وفي غضون ذلك، تتواصل الاعتـداءات علـى مـوظفي الإغاثـة بمستويات غـير مـسبوقة. فمنـذ بدايـة الـسنة، خطفـت ١٢٨ مركبـة للخـدمات الإنـسانية، واحتجـز ١١٨ موظفـا، رهـائن بـصورة مؤقتـة، وجـرى الاعتـداء الجـسدي والجنسي على ٥٩ من الموظفين، ونُصبت كمـائن استهدفت ٧٤ قافلـة جـرى نهبـها. ومـن المأسـاوي مقتـل ١٢ عـاملا في شـؤون الإغاثة. وبعبارة أخرى، إن أولئـك الـذين جـاءوا للمـساعدة، لا يزالـون يتعرضـون للاعتـداءات في جـو أشـبه بـالإفلات من العقاب.

والمسؤولون عـن هـذه الاعتـداءات، غالبـا مـا يـصعب تحديـدهم بـصورة مؤكـدة. لكـن يبـدو أن معظمهـم يـأتون من جماعات متمردة، ومن جيش تحرير السودان ومـن عناصـر مـيني مينـاوي. وأعمـال الخطـف والـسطو ظـاهرة متعاظمـة أيـضا، داخـل المـدن الرئيـسية وحولهـا، مثـل نيـالا والفاشـر، حيث تـسيطر الحكومـة بوضـوح. وفي ذلـك الـسياق، رحّبـت بتعهـد مـسؤول حكـومي رفيـع بزيـادة الـدوريات في تلك المناطق.

أثنـاء زيـارتي، ألمـح مـسؤولون حكوميـون، مـرارا وتكرارا، إلى أن بعض موظفي المساعدة الإنسانية في دارفـور اشـتركوا في أنـشطة غـير ملائمـة. ومـن المهـم التـشديد، كمـا فعلـت، علـى أن رصـد حقـوق المـدنيين والـدفاع عنـها واحتـرام القـانون الإنـساني والمبـادئ الإنـسانية مـن الأمـور الأساسـية للعمـل الإنـساني، وتعكـس شـواغل هـذا المجلـس. وخلال زيارتي، ناشدت الحكومة أن تـستخدم اللجنـة الرفيعـة المستوى بوصـفها منتـدى للمناقـشة لمعالجـة أي شـواغل، بـدلا مـن أن تتخـذ إجـراءات أحاديـة الجانـب، مثـل قيامهـا مـؤخرا بطرد رئيس مكتـب الأمـم المتحـدة لتنـسيق الـشؤون الإنـسانية في جنوب دارفور، الأمـر الـذي عارضـناه بـشدة. إن العـاملين في المجال الإنـساني موجـودون هنـاك لتقـديم المـساعدة للـشعب الـسوداني ولمـساعدة حكومـة الـسودان علـى الاضـطلاع بمسؤوليتها عن حماية مدنييها، وليس لأي سبب آخر.

إن عودة المشردين داخليا أو إعـادة توطينـهم أمـر في غايـة الحـساسية. والأمـم المتحـدة والمنظمـات غـير الحكوميـة العاملـة في دارفـور، شـأنها في ذلـك شـأن المـشردين داخليـا أنفسهم، تتطلـع بـشغف إلى الوقـت الـذي يـصبح فيـه الـسلام حقيقة، وعنـدما يـستطيع النـاس العـودة إلى منـاطقهم الأصـلية في ظل ظـروف يـسودها الأمـن والكرامـة، أو عنـدما يختـارون الاستقرار في مكان آخر. ووفقا للمبـادئ الدوليـة والاتفاقـات المبرمة بين الأمم المتحدة وحكومـة الـسودان، يجـب أن تكـون العـودة أو إعـادة التـوطين طوعيـة - دون ضـغط أو قـسر - ولا تحدث إلا بعد التشاور مع المشردين أنفسهم ومـع المجتمـع الإنـساني. وفي عـدة منـاطق، مثـل مـارلا وياسـين في جنـوب دارفور، وبالقرب من كُتُـم في شمـال دارفـور، حـدثت بعـض حـالات العـودة الطوعيـة بـدعم مـن المجتمـع الإنـساني. ومـع ذلـك، لم تتـوفر بعـد الظـروف اللازمـة للعـودة الطوعيـة علـى نطـاق واسـع عـبر دارفـور، في رأيـي ورأي معظـم المـراقبين الخارجيين، كما أن تـشجيع العـودة دون تـوفير الأمـن يعـرض للخطر حياة الذين عانوا كثيرا أصلا. وبالرغم من ذلك تقـف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للعمـل، مـن أجـل العـودة، مع الحكومة ومع المشردين، عنـدما وحينمـا تكـون الظـروف مناسبة.

وهنـاك قـضية رئيـسية حاليـة أخـرى في بعـض أكثـر المخيمات اضطرابا، مثل كلمـة، بـالقرب مـن نيـالا، تتمثـل في وجـود الأسـلحة، الـتي تعرّض سـلامة جميـع المعنـيين للخطـر. وأدعو جميع الأطراف إلى احترام الطـابع المـدني للمخيمـات. ونرحـب بالمناقـشات البنـاءة الأخـيرة بـين حكومـة جنـوب

دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان عن كيفية معالجة المشاكل في مخيم كلمة، وبيان السبيل للمضي قدما.

وحقيقة الأمر أن الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية في دارفور تستمر في الزيادة. وستوجه خطة العمل للسودان لعام ٢٠٠٨ نداء من أجل تقديم ٨٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للاحتياجات الإنسانية ولبعض أنشطة التعمير المبكرة في دارفور. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أكرر قولي كم أحب أن أرى الوقف الاختياري على القيود المفروضة والإجراءات السريعة يوسع نطاقه رسميا قريبا، حيث سيوفر ذلك لجميع الأطراف في خطة العمل، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، اليقين الذي يحتاجونه للتخطيط مقدما لعام ٢٠٠٨.

وقد فصلت هذه التحديات للتأكيد على أنه بالرغم من حجمها والنجاح النسبي في إعاشة الملايين وإنقاذ مئات الآلاف من الأرواح فإن العملية الإنسانية في دارفور تزداد هشاشة. وتتدنى معنويات العاملين في المجال الإنساني – أقل مما كانت عليه عندما كنت هناك مؤخرا في آذار/مارس – بسبب الضغوط المتعددة التي ذكرتها. ويتغير السياق السياسي بينما تناور الجماعات المتمردة من أجل اكتساب أي وضع، وتقوم بعض الجماعات العربية باستعراض عضلاتها بأساليب جديدة. وتقع على حكومة السودان، وعلى كل الجماعات المسلحة، مسؤولية خاصة لتجنب تقويض العملية الإنسانية.

ويكمن المتطلب الأساسي، كما نعرف جميعا، في إبرام اتفاق سلام شامل بأسرع ما يمكن، تعززه قوة لحفظ السلام قادرة على رصد السلام وكفالة حماية المدنيين. ولكن في حين أنه من المستصوب ضمان التركيز على مسار العدالة والمسارات السياسية ومسارات حفظ السلام، فإن العملية الإنسانية نفسها قد تتعرض قريبا لخطر حقيقي. إنها تتطلب رصدا وثيقا من جانب جميع المعنيين، وبالأخص من هذا المجلس.

أخيرا، تكلمت اليوم عن دارفور فقط. ولم أقم في هذه المهمة بزيارة جوبا في الجنوب. ولكن هناك عمليات إنسانية مستمرة كبيرة في الجنوب، وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد بأشد العبارات الأهمية الأساسية للعلاقة بين الشمال والجنوب، بما في ذلك من أجل دارفور.

وكانت آخر محطة في مهمتي زيارة خاطفة للصومال، قمت بها للمرة الثانية هذا العام. وزرت المنطقة التي لجأت إليها نسبة كبيرة من أولئك الذين فروا من العاصمة. وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من نصف المدينة أخلي من سكانه، أو ما يبلغ إجمالا ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة. ويعيش حوالي ٢٣٠ ٠٠٠ منهم الآن على امتداد طريق طوله ١٥ كيلومترا بين مقديشيو وبلدة أفغوويي الصغيرة، وربما كان ذلك أكبر تجمع منفرد من المشردين داخليا في العالم اليوم.

ومررت بالسيارة على طول معظم هذا الطريق واستطعت أن أرى مدى ما يزيد على ٧٠ مخيما من مخيمات المشردين داخليا. وقد ظهر بعضها فجأة في الشهر الماضي. ولدى بعضها بالفعل لوحات تحمل اسم المستوطنة وحتى رقم الهاتف،كما لو أنهم يتوقعون أن يدوم بهم الحال. وجميع الناس الذين تكلمت معهم في المخيمات فروا من العنف والتخويف اللذين جعلا ظروف الحياة في مقديشو لا تطاق إلى حد كبير. وتكلم البعض معي عن وجود قناصة يثيرون الهلع في الشوارع. وغادر الكثيرون المدينة دون شيء فيما عدا الملابس التي على ظهورهم.

وزرت مستوطنة حديثة للمشردين داخليا تدعى غوتالي، تضم حوالي ٦٠٠ أسرة. وكانت الملاجئ بدائية مبنية تحديدا من فروع الأشجار والقماش، وظهرت جليا

علامات الكرب على الناس. وبالرغم من ذلك فإن أنشطة الإغاثة الفعالة أصبحت الآن على مرمى حجر. وتُنقل المياه النقية إلى الداخل؛ ويوفر توزيع الأغطية البلاستيكية الغطاء اللازم؛ وهناك تقدم في بناء المراحيض والمرافق الصحية التي تمس الحاجة إليها. وجرى الاضطلاع بحملة تطعيم مدها خمسة أيام لجميع الأطفال في المنطقة عندما كنت هناك، وقام برنامج الغذاء العالمي مؤخرا بتوزيع الغذاء على ما مجموعه ١٨٠ ٠٠٠ شخص.

وقمت أيضا بزيارة أكبر مخيم، معروف باسم د- حوة عبدي، وهو اسم الطبيبة التي تدير عيادة هناك على مدار السنوات الـ ١٦ الماضية، مع ما يزيد على ٤ ٠٠٠ أسرة أو ٢٥ ٠٠٠ شخص. وتدير الطبيبة حواء عبدي مركزا للعلاج هناك، يستضيف أيضا مركزا للتغذية العلاجية تديره منظمة أطباء بلا حدود السويسرية. ويتم شغل كل سرير من الأسِرّة الستين المخصصة للأطفال المصابين بسوء التغذية، مما يعكس المعدلات المخيفة لسوء التغذية. وتمثل الطبيبة عبدي نفسها نموذجا ملهما لتفاني بعض المدنيين الصوماليين في تخفيف معاناة شعبهم.

ومن المفترض تنفيذ جميع أنشطة الإغاثة عن طريق شركاء محليين أو موظفين وطنيين تابعين للمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة. وبقليل من الاستثناءات، لا يشعر موظفو المساعدة الإنسانية الدوليون أهم قادرون على العمل في المنطقة بسبب الشواغل الأمنية، بما في ذلك أعمال الابتزاز والعنف التي تحدث في نقاط التفتيش وحواجز الطرق. وكانت في صالح قافلتنا للترتيبات الأمنية الشديدة. ومع ذلك كانت العناصر المسلحة تشاهد بوضوح على طول الطريق. ولم يساعد مناخ عدم الثقة السائد بين السلطات والمنظمات الدولية، والحوادث المترتبة عليه، والصعوبات الإدارية.

لذلك، أود أن أشيد إشادة حارة بالعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في هذه البيئة العدائية، ولا سيما بالموظفين الوطنيين الذين غالبا ما يشردون الآن هم أنفسهم من مقديشو مع عائلاتهم.

وفي حين يجري الآن بذل جهود غوثية جيدة في المنطقة التي قمت بزيارتها، ما زالت هناك تحديات ضخمة. وأشعر بالقلق بشكل خاص إزاء خطورة الوضع بالنسبة لمئات الآلاف الآخرين المشردين من مقديشو، والمتناثرين في مناطق لا يمكن الوصول إليها في جنوب ووسط الصومال. كما أشعر بمزيد من القلق بالنسبة للذين لا يزالون في مقديشو. وقد بدأ قبل فترة وجيزة برنامج تابع لبرنامج الأغذية العالمي في تقديم ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ وجبة في اليوم لأكثر الأشخاص تضررا. ومع ذلك، ما زالت هذه الجهود أقل كثيرا من أن تكفي لتغطية الاحتياجات - ولا سيما إذا استمر العنف والتشريد بوتيرتهما الحالية.

وفي بايدوا، قابلت رئيس الوزراء المعين حديثا، نور حسن حسين، الرئيس السابق لجمعية الهلال الأحمر الصومالية. ويشاطرني السيد حسين قلقي إزاء شدة الأزمة الإنسانية، ويتفق على أنه ينبغي ألا يكون هناك تمييز فيما بين الناس الضعفاء عندما يتعلق الأمر بالحق في تلقي المساعدة. كما وعد بتقديم المساعدة الكاملة من جانب الحكومة. وناقشنا سبل التغلب على حالة عدم الثقة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمنظمات الإنسانية الدولية، والأولوية التي يجب إيلاؤها لحماية المدنيين، وبخاصة في مقديشو. وأوضح أن الأزمة الإنسانية والأمن والمصالحة السياسية هي المجالات الثلاثة ذات الأولوية العليا بالنسبة إليه. ومن الضروري أن نرى ذلك يترجم إلى أفعال.

وفي الوقت نفسه، من الضروري أن نزيد من تكثيف جهود الإغاثة التي نبذلها. هناك ما يقرب من ١,٥ مليون

شخص من المحتاجين. لذلك أناشد مجتمع المانحين والوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية أن تزيد من وجودها ومن الموارد المخصصة للصومال. وفي عام ٢٠٠٧، طلبنا ٣٠٠ مليون دولار للنداء الموحد من أجل الصومال. وفي عام ٢٠٠٨، سيرتفع ذلك الرقم إلى ٤٠٠ مليون دولار على الأقل.

ولكن لا يمكن أن تعوض الاستجابة الإنسانية النشطة عن عدم التقدم السياسي والأمني الذي تمس الحاجة إليه. ويساورني الخوف، على أساس ما سمعته، من أنه تحدث الآن بشكل متزايد أشياء فظيعة في مقديشو، حيث تتردى المدينة في كابوس من حرب العصابات في الشوارع والأعمال الوحشية الانتقامية. واحترام القانون الإنساني الدولي أمر أساسي، الآن أكثر من أي وقت مضى، وهي نقطة أثرتها بقوة مع كلتا الحكومتين الإثيوبية والصومالية، وتنطبق بنفس القدر على الذين يقاتلون الحكومتين.

وعلى المجتمع الدولي مسؤولية ألا يترك الشعب الصومالي ليواجه مصيره، بل عليه مساعدة جميع المعنيين في إيجاد مخرج من المصيدة التي يجد شعب الصومال نفسه واقعا فيها. ولا يوجد حل سهل، ومن المؤكد أنه لا يوجد حل عسكري. وتحتاج قوات حفظ السلام لوجود السلام بغية أن تحفظه، وقبل كل شيء في هذا البلد المضطرب. ولكن انعدام الاهتمام الرفيع المستوى ليس خيارا بالنسبة للصومال، مثلما أنه ليس خيارا بالنسبة لدارفور.

ويساورني قلق بالغ من الحالة الإنسانية في جميع المناطق الثلاث التي قمت بزيارتها. وهي تشكل انعكاسا للتحديات السياسية والأمنية الهائلة والمترابطة التي تواجهها هذه المنطقة الآن والتي لا بد أن تشكل مصدرا رئيسيا للقلق بالنسبة لهذا المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد هولمز على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن اشكر السفير هولمز على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا صباح هذا اليوم. ولا بد أن أقول إن وكيل الأمين العام كان جريئا للغاية في تسليط الضوء على مناطق العالم التي تواجه صعوبة كبيرة ونحن نقدر ذلك فعلا.

إن المنطقة التي زارها السيد هولمز منطقة تمثل أكبر تحد للمجتمع الدولي في هذه المرحلة. وبدءا بالصومال، فإننا نشعر فعلا بالقلق حيال الحالة في الصومال ونشعر بالقلق في أغلب الأحيان، لأنه يبدو أن الحالة لا تتحسن. وذكر وكيل الأمين العام أنه يوجد حاليا ٢٣٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا الذين ينتشرون على طول طريق يبلغ طوله ١٥ كيلومترا، بين مقديشو ومدينة وأفغوي، وقد تركوا للاهتمام بشأنهم بأنفسهم. ولذلك السبب ما زلنا نأمل أن نعيد النظر في يوم آخر في طلب إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بالتعجيل بتقييمها لما إذا كان ممكنا نشر عملية لحفظ السلام في الصومال بغية مساعدة شعب الصومال. والإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام يثبت بدون شك أن الحالة لا تتحسن على الإطلاق، وبالتالي لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل ترك شعب الصومال للاهتمام بشأنه بنفسه.

وكما قال وكيل الأمين العام، فإن إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان في المناطق التي يتعذر الوصول إليها يثبت الآن أنه أصعب مما كان عليه وأن الضعف المستمر للحكومة الاتحادية الانتقالية لا يساعد تلك الحالة. ونأمل حقا أن يعيد مجلس الأمن النظر في منطقة الصومال وأن يتوصل، بالعمل مع الأمين العام، إلى حل أقوى.

ونشعر بالسرور لأن وكيل الأمين العام قام مرة أخرى بزيادة لدارفور – وهو مكان آخر يمثل تحديا للمجتمع الدولي. وما زال وفدي يؤكد على انه يلزمنا جميعا أن نعمل معا – حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة – في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في أقرب وقت ممكن، لأنه بدون وجود العملية المختلطة على أرض الواقع فإن حياة السكان في تلك المخيمات آخذة في أن تصبح أكثر عرضة للخطر يوما بعد يوم.

كما أننا بحاجة إلى نشر العملية المختلطة لمعالجة سلامة موظفي تقديم المساعدة الإنسانية، نظرا لأن من الواضح الآن أهم تحت رحمة المتمردين الذين يقومون بأعمال النهب، ويختطفون الشحنات ويهاجمون موظفي المساعدة الإنسانية، الذين ذهبوا إلى هناك لمساعدة السكان في المخيمات. ونأمل مع نشر العملية المختلطة أن تكون لدينا على أرض الواقع قوة ذات قوام واف يمكن أن تبدأ ليس حماية السكان في المخيمات فحسب، بل أيضا حماية جميع الأشخاص الذين يشكل وجودهم أمرا هاما للغاية لبقاء السكان في المخيمات.

ومرة أخرى، نقدر مثول السيد هولمز أمامنا ونقدر قدرته على زيارة المناطق التي ما زالت بحاجة شديدة إلى المساعدة وخاصة حقيقة أن إحاطته الإعلامية قدمت لنا في عيد الميلاد حين يفكر الجميع بشأن الذين أقل حظوة منا، ونقدر عمله تقدير كبيرا.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أيضا أن نرحب بحضور السيد هولمز لجلسة مجلس الأمن اليوم. ونشعر بالامتنان له على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية، كما هو الحال دائما،بشأن نتائج زيارته لإثيوبيا والسودان والصومال وكينيا. ونشهد كمية كبيرة من العمل الذي يقوم به هو والوكالات الإنسانية للأمم المتحدة في ظل قيادته، ونقدر تقديرا كبيرا ذلك العمل. ونؤمن بأن مواصلة هذا العمل عامل هام للغاية في تخفيف الحالة الإنسانية في مناطق الأزمات، فضلا عن أنه عامل في تعزيز عملية التسوية السياسية. ونشارك قلق الأمانة العامة في ما يتعلق بالحالة الإنسانية المعقدة في المنطقة قيد المناقشة.

وفي ما يتعلق بالصومال، فإن الحوادث التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية أدت مرة أخرى إلى زيادة عدد الأشخاص المشردين داخليا. ولا شك أن الاشتباكات العسكرية والتوترات الناشئة أحدث وما زالت تحدث تأثيرا سلبيا على السكان المدنيين. ونشعر بالقلق لأن وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المنكوبين ما زال يواجه عقبات جدية.

ونرى أن من الأهمية بمكان مواصلة العمل الإنساني، وفي المقام الأول العمل الذي يجري في الصومال تحت إشراف وكالات الأمم المتحدة. وبالطبع، فإن الحالة الأمنية تقيد تلك الجهود، ولكن يحدونا الأمل في أن تتحسن الحالة. وبغية تحقيق ذلك، من الأهمية بمكان الانتشار الكامل لعملية حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وهي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبطبيعة الحال، لا بد أن يواصل حفظة السلام الأفارقة تلقي الدعم اللازم.

إنني أوافق موافقة تامة على أنه لا بد لمجلس الأمن أن يواصل المتابعة بعناية للحوادث في الصومال وأن يقدم الدعم لعملية تحقيق الاستقرار وتطبيع الحياة في ذلك البلد، وهي عملية للأسف ما زالت تواجه مشاكل خطيرة.

إننا نشارك حوارا مع الأمانة العامة والأمين العام. ونعتقد أننا في الوقت المناسب سنحصل على مزيد من المعلومات من الأمين العام بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية في جهودها لتحسين الحالة في

الصومال، أولا وقبل كل شيء من خلال تعزيز جهودها في مجال حفظ السلام. وسنكون بطبيعة الحال مستعدين للنظر في هذه المقترحات، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الميدانية من حيث الأمن وفي المجالات السياسية والإنسانية.

ولسوء الحظ، الحالة الإنسانية معقدة جدا في السودان، ولا سيما في دارفور. ورغم أن المعلومات التي تلقيناها تدل على إحراز بعض التقدم مؤخرا تظل الحالة العامة تنذر بالخطر.

ونحن نقدر كثيرا الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى في السودان، والتي تضمن إيصال الإمدادات الإنسانية وتدعم السكان المدنيين في ظروف معقدة جدا. ولأننا ناقشنا هذه الحالة في مجلس الأمن عدة مرات وسنواصل مناقشتها فلن أناقشها بالتفصيل. وسأكرر أنه ينبغي لجهود حفظ السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي – ونأمل أن تبذلها في المستقبل العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور – أن تساعد على تحسين الحالة الإنسانية. هذا جانب هام جدا من جوانب ولاية حفظة السلام، وسنواصل بذل قصارى جهدنا لحل المشاكل التي قد تمنع النشر الكامل للعملية المختلطة. ونحن مقتنعون بأنه نظرا لوجوب استمرار الحوار مع حكومة السودان لا بد أن تُحل القضايا العالقة بسرعة كبيرة، وحتى يستطيع حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ممارسة سلطتهم في القريب العاجل – وإن أمكن في أوائل ٢٠٠٨.

وبطبيعة الحال، الحالات الإنسانية في البؤر الملتهبة التي أشار إليها السيد هولمز، خاصة الصومال والسودان، لديها سمات محددة خاصة بها. ولكن الشيء الذي تشترك فيه هو أنه لا يمكن حلها بدون إحراز تقدم ملموس نحو التسوية السياسية. وهذه التسوية بدورها يعززها تحسين الحالة الأمنية.

هذه كلها جوانب متصلة ناقشناها مرارا، ولكن مازلنا نرى أنها تعمل معا. وبالتالي يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تبذل جهودا كبيرة في جميع المجالات الثلاثة – المجال السياسي وحفظ السلام والشؤون الإنسانية. وفي الوقت نفسه يجب أن لا ننسى إنشاء البنية التحتية وتهيئة الظروف اللازمة للإنعاش والإصلاح في مرحلة ما بعد الصراع في هذه المنطقة المنكوبة.

ونعتقد أنه لكي نسهل عمل المجلس سيكون من المفيد أن يمدنا السيد هولمز بتقييمات منتظمة للحالة الإنسانية. وأود أن أكرر بأن المجال الإنساني هو عنصر هام في عملنا؛ وهو جانب سننظر فيه بشكل يومي.

السيد فوتو – برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على المعلومات التي قدمها بشأن زيارته الأخيرة. وأود أن أطرح بعض التعليقات على عرضه.

بالنسبة للصومال، نحن نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية والهجمات ضد المدنيين، فضلا عن أعمال الترهيب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها مختلف الأطراف. ومن المزعج أيضا أن يبلغ وصول المساعدات الإنسانية أدنى مستوى له على الإطلاق وأن يتم تهديد العاملين في المجال الإنساني ومضايقتهم، وهو ما يمنع وصول المعونة إلى من هم في أشد الحاجة إليها. ونعتقد أنه من المهم أن تتعهد المؤسسات الاتحادية الانتقالية وجميع أطراف الصراع بضمان إمكانية الوصول للعاملين في المجال الإنساني وتزويدهم بتصاريح النقل حتى يتسنى إيصال المعونة إلى الذين أُرسلت من أجلهم.

هذا التدهور الميداني يهدد بشكل أكبر احتمالات التوصل إلى حل لأزمة الصومال التي طال أمدها. وهناك ضرورة ملحة لأن يقيم المجتمع الدولي ومجلس الأمن الكيفية التي نتعامل بها مع الأزمة الإنسانية في الصومال. وبدون أمن أو الحصول على الإغاثة الإنسانية يمكن أن تضيع هباءً كل الجهود السياسية المبذولة لتحقيق المصالحة في هذا البلد.

علاوة على ذلك، نحن نأسف على استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والحالة الإنسانية في دارفور. يجب علينا الآن أن نضمن حماية السكان المدنيين، ومن الضروري أن تعلن كل الأطراف وقف الأعمال العدائية. بالإضافة إلى ذلك، يجب مطالبة كل الأطراف بالسماح بإمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية وصولا كاملا وبلا قيود حتى نحسن تدفق المعونة إلى السكان المشردين.

لقد ذكرتنا الإحاطة الإعلامية بالعوامل التي تسهم في التدهور المستمر للأزمة الإنسانية في دارفور وأوضحت التهديدات العديدة التي يواجهها المشردون داخليا، والذين ازداد عددهم إلى ٠٠٠ ٢٥٠ في أيلول/سبتمبر.

إن نطاق وخصائص المأساة الإنسانية في دارفور هي نداء متواصل موجه إلى ضمير المجتمع الدولي. وملايين البشر المتشبثين بالحياة هناك لا يمكن مساعدتهم من خلال إتباع نهج تدريجي أو اعتبارات سياسية؛ فالمطلوب هو تصميم جماعي على الحشد العاجل لكل المساعدات اللازمة من أجل إنقاذ حياة ملايين البشر واحترام الكرامة الإنسانية للمشردين داخليا. إننا نثّني على خطة عمل عام ٢٠٠٨ للسودان التي ستُعرض على الجهات الدولية المانحة في ١١ أيلول/سبتمبر العام المقبل؛ وستكون مهمة جدا لأشد الناس احتياجا في دارفور. ويجب أن تكون السلطات السودانية مستعدة للتعاون بالكامل مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإحراز تقدم في تحقيق الاستقرار في دارفور.

إننا نقدر زيارة السيد هولمز لمنطقة أوغادين في إثيوبيا، حيث باتت الحالة هناك مثيرة للقلق. ونفهم أن زيارته قد مكنت المجلس من تحديد الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا وأنه تمكن من مطالبة السلطات الإثيوبية بإجراء تحقيق بشأن التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في تلك المنطقة.

وأخيرا، أود أن أشكر السيد هولمز على عرضه الصريح والواضح، والذي يعبر عن المأساة التي يعاني منها آلاف البشر الذين هم ضحايا الأزمات الإنسانية. وأود أن أؤكد له على تأييد بيرو القوي لأعماله والجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتبه لمساعدة المدنيين، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون المتضررون من هذه الأزمات.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر وكيل الأمين العام هولمز على إحاطته الإعلامية حول عدة مناطق أفريقية، تشمل إثيوبيا والصومال والسودان.

وحاليا، تثير الأحوال الإنسانية في بعض أنحاء أفريقيا قلقا واسع النطاق لدى المجتمع الدولي. وتتعاطف الصين تعاطفا شديدا وتشعر بقلق بالغ إزاء المشاكل التي تواجهها البلدان والشعوب المنكوبة. ونناشد المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة لتقديم المساعدة الإنسانية وزيادتها لمساعدة تلك البلدان والشعوب في التغلب على أزماتها.

إن أفريقيا تواجه الكثير من الصعوبات الإنسانية المتنوعة والمعقدة، على سبيل المثال، تشمل أسباب الصعوبات الإنسانية في منطقة دارفور بالسودان الأزمة السياسية التي فجرها الخلاف العرقي والقبلي التقليدي، والتخلف الاقتصادي الطويل الأجل، الذي أدى إلى الفقر المدقع والصراعات الناجمة عن التنافس على موارد محلية كالماء والمراعي. وإذا انتقلنا إلى القرن الأفريقي، نرى أن السبب

الرئيسي للمأساة الإنسانية في الصومال هو الصراع المسلح الحامي الوطيس في ذلك البلد وما ينتج عنه من خسائر بشرية فادحة في صفوف المدنيين والنازحين.

ونظرا لتنوع أسباب الأزمات الإنسانية، ينبغي أن تكون استجابة المجتمع الدولي متمايزة وحسنة الاستهداف. والبيئة السلمية ضرورية، أولا وقبل كل شيء، لحل هذه الأزمات. وثمة حاجة ملحة للحد من الصراعات المسلحة في المناطق المعنية، وتحقيق انفراجة في العمليات السياسية المتصلة بها وإزالة الأسباب السياسية لتردي الحالة. تلك هي الطريقة الوحيدة لإرساء الأسس اللازمة للتخفيف من حدة الأزمات الإنسانية.

ثانيا لا بد من تحقيق الوئام والوحدة في البلدان والمناطق المعنية، وتحقيق المصالحة والتعاون بين القبائل والمجموعات الإثنية. ووجود أزمات إنسانية هو، في نهاية المطاف، مسألة تتعلق بالتنمية. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي أهمية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية لهذه المناطق الأفريقية، وأن ينظر نظرة طويلة الأجل وأن يبادر بوضع استراتيجية للتنمية مختارة الأهداف. ولا يمكن القضاء على الصراعات تدريجيا إلا بتحسن أبواب الرزق المحلية وكفالة التنمية المتناغمة للمجموعات العرقية وللقبائل، وتحقيق التواؤم بين الإنسان والطبيعة.

وباختصار، يقتضي تخفيف الأزمات الإنسانية وحلها في نهاية الأمر، في بعض أنحاء أفريقيا، تحديد العلاج المناسب للمشاكل، والتصدي للأعراض والأسباب الكامنة وراءها، مع الإقلال من الكلام والإكثار من الأفعال وتجنب تسييس المسائل الإنسانية أو تحويلها إلى أدوات لممارسة ضغط سياسي.

وتثني الصين على الأمم المتحدة وغيرها من منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية. لما تبذله من جهود لا تكل على مدى السنين. ونناشد جميع المعنيين أن يستفيدوا من مزاياهم وأن تتضافر قواهم وأن يشتركوا، معا في حل الأزمات الإنسانية في أفريقيا. وعلى الجهات المانحة أن تفي بتعهدات المساعدة بأمانة، وعليها أن تعوض عن التقصير في تمويل المساعدة الإنسانية. وعند تقديم المساعدة، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يعزز التنسيق والتعاون مع حكومات البلدان المعنية. وأن يؤدي دوره على الوجه الأكمل في قضية تستحق العناء، وصولا إلى حالة يكون الجميع فيها من الرابحين.

وأود أيضا أن أقول إن الأزمة الإنسانية في دارفور لم تحظ إلا بقليل من الاهتمام الدولي إذا قيس بالاهتمام المكثف لمسألة دارفور. والصين تحث المجتمع الدولي على إيلاء نفس الاهتمام للصومال. ونناشد وكالات الإغاثة الدولية الأخرى أن تقوم بأنشطة في الصومال.

وما فتئت الصين حكومة وشعبا، تولي اهتماما بالغا للحالة الإنسانية في أفريقيا. فإلى جانب دول المجتمع الدولي الأخرى، زدنا من مساعدتنا لعدد من البلدان في هذه القارة. وفي الأعوام الأخيرة، شاركت حكومتي، في حدود إمكانياتها، وبنشاط بطرق شتى، في الجهود الإنسانية الدولية في أفريقيا.

وفيما يتعلق بدارفور، لم تكتف الصين بإيلاء الاهتمام للعملية السياسية وحفظ السلام فحسب، بل أمدت دارفور أيضا وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بالمساعدة الإنسانية والهبات. وقامت المؤسسات التجارية الصينية بحفر عشرات الآبار في دارفور، وبدأت بمشروع ضخم للإمداد بالمياه، لتخفيف وطأة المشاكل المترتبة على شح مياه الشرب التي يعانيها السكان المحليون. وقدمت الإدارات الصينية منحا من معدات التعليم لدعم قطاع التعليم في دارفور.

واضطلعنا أيضا بدور فاعل في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في الصومال.

وحظيت جهود الصين بالإطراء والعرفان من بلدان أفريقيا وشعوبها ومن المجتمع الدولي.

وجريا على سابق عادتها، ستشارك الصين مشاركة نشطة في جهود المجتمع الدولي التي أشارت إليها.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين بشكر وكيل الأمين العام، هولمز، على إحاطته الإعلامية المناسبة التوقيت بشأن الحالة الإنسانية في الصومال وفي دارفور. وملاحظاته، بطبيعة الحال، مثيرة للقلق، فهي تشدد على ضرورة بذل جهود أكثر فاعلية وانتظاما من قبل جميع المعنيين، للتصدي للمشاكل في هاتين المنطقتين. ونوافق السيد هولمز رأيه تماما، على أن عودة السلام والاستقرار إلى هاتين المنطقتين هو أفضل ضمان من الكارثة التي تلوح نذرها في الأفق.

ومن ناحية أخرى، نرى أن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتخفيف معاناة المدنيين المحاصرين في الصراعات المسلحة، في دارفور والصومال. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود الدؤوبة والعمل الذي لا يكل لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي تحاول تحسين حالة إنسانية تدعو إلى اليأس وتحاول تحاشي كارثة.

ونود أن نكرر هنا أن حماية المدنيين، وخاصة أكثر الفئات تعرضا، كالنساء والأطفال، يجب أن تكون أولوية دائمة لمجلس الأمن.

وإذا انتقلنا إلى دارفور، يساورنا القلق من أنه، رغم جميع الجهود المبذولة مؤخرا على صعيد السياسات وحفظ السلام، لا تزال الحالة الآمنة العامة متردية، مع ما لذلك من أثر سلبي للغاية على حالة المدنيين. وما زلنا نرى أنه لا بد من كفالة تقديم المساعدة الإنسانية إلى كل المنكوبين في دارفور وتعدادهم الـ ٤,٢ ملايين نسمة. وفي هذا الصدد، نلاحظ، بقلق بالغ، أنه ليس هناك إلا وصول محدود للغاية، أو لا وصول على الإطلاق، للعاملين في المجال الإنساني إلى مناطق شاسعة من دارفور.

وبالأمس، سمع المجلس من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (انظر S/PV/5789)، كما سمعنا في الأسبوع الماضي من المبعوث الخاص إلياسون (انظر S/PV/5784) أن الحالة في مخيمات النازحين تثير كثيرا من القلق، مع ارتفاع حدة العنف وانعدام الأمن.

ومن اللافت أن سكان المخيمات يواجهون خيارات صعبة جدا، إما أن يبقوا في مناطق تتعرض للعدوان أو النزوح إلى أماكن أخرى، تكون ظروف المعيشة فيها جد صعبة.

ويساورنا بالغ القلق لأننا ما زلنا نرى مزيدا من الهجمات المتعمدة على المدنيين وموظفي منظمات الإغاثة، وتواصل عمليات النزوح، واختطاف المركبات والبشر، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، والعقبات البيروقراطية، وطرد عمال الإغاثة من السودان. وما هذه سوى أمثلة قليلة للتحديات التي يتعين على موظفي الإغاثة مواجهتها أثناء عملهم في السودان. وفي هذا الصدد، تود سلوفاكيا، أن تشدد على ضرورة الاحترام التام للمبادئ الإنسانية، كيما يكون هناك استجابة أكثر فعالية وكفاءة إزاء الأزمة.

ويشجعنا توقيع البلاغ المشترك، بين الأمم المتحدة والسودان في أوائل العام الحالي. ونلاحظ أنه قد أحرز بعض التقدم في تنفيذه، كما أبلغنا السيد هولمز بذلك. ولكن من الواضح أننا نتفق مع السيد هولمز على أنه ينبغي عمل المزيد من أجل التصدي للمشاكل المتبقية. ونعتقد أن حكومة السودان يتعين عليها أن تضاعف جهودها لتيسير وصول المساعدة الإنسانية.

وأخيرا، فإننا نرى ضرورة التعجيل بنشر العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كما شدد على

ذلك المتكلمون السابقون، لمنع تطور الحالة إلى كارثة. وندعو حكومة السودان إلى تيسير هذه العملية.

وبإيجاز، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة في الصومال والانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ونهيب بالحكومة الصومالية أن تلغي فورا القيود على الرحلات الجوية والشحنات الإنسانية، وبأن تيسر إيصال المساعدات الإنسانية. ونحن قلقون كذلك إزاء الوضع الصعب على طول الساحل الصومالي، الذي تأثر بشكل خطير بحوادث القرصنة المتزايدة هناك. وفي هذا الصدد، نشيد بمرافقة الأسطول الفرنسي لتيسير إيصال شحنات برنامج الأغذية العالمي.

وفي الختام، فإننا نعرب عن دعمنا لبعض المقترحات التي قدمها السيد هولمز، وخاصة فيما يتعلق بوجوب وجود رصد أدق لانتهاكات حقوق الإنسان واهتمام أكبر بها، بالإضافة إلى الحاجة إلى تحقيقات مستقلة في تلك القضايا.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر السيد هولمز على إحاطته الإعلامية بشأن زيارته إلى إثيوبيا والسودان والصومال. ونود، كذلك، أن نهنئ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كل جهوده من أجل مساعدة من هم في أمس الحاجة إليها.

وقد كشفت زيارة السيد هولمز إلى منطقة أوغادين في إثيوبيا عن التدهور الذي وصلت إليه الحالة الإنسانية الناجمة عن الصراع بين القوات العسكرية الإثيوبية والجبهة الوطنية لتحرير أوغادين. وندعو الحكومة الإثيوبية إلى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، التي يفترض أنها ارتكبت من جانب الجنود الإثيوبيين، وذلك وفقا لصكوك الحقوق الإنسانية السارية. كما ندعو أطراف الصراع إلى الاستئناف الفوري لعملية الحوار.

أما بعد، فيحدونا وطيد الأمل في أن الحكومة الإثيوبية ستسمح قريبا بوجود منظمات المساعدة الإنسانية في تلك المنطقة. وهذا القرار، بالإضافة إلى العمليات في الميدان للتزويد بالأدوية، والمياه وخدمات النظافة الصحية، ستساعد على الوفاء ببعض الاحتياجات الكثيرة للسكان المتضررين.

وتجدر الإشارة كذلك إلى التقدم المحرز في المشاورات مع الحكومات الإقليمية والوطنية بهدف العثور على حلول بديلة للأزمة الإنسانية في المنطقة. وهذا أمر أساسي لمنع الحالة من التدهور إلى ذلك النوع من الكوارث الذي أشار إليه السيد هولمز، الأمر الذي يجب تجنب حدوثه.

وأكدت زيارة السيد هولمز إلى دارفور الأخطار المتزايدة والصعوبات التي يواجهها سكان المنطقة. ويستمر تزايد عدد المشردين داخليا. ومنظمات المعونة غير قادرة على الاستجابة الفعالة للاحتياجات الإنسانية بسبب العقبات البيروقراطية والأمنية. وكل ذلك يجعل الحاجة إلى انتشار العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أكثر إلحاحا. وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا للتغلب على الصعوبات الإدارية. وتتسم العملية الجارية في سرت بنفس القدر من الأهمية إن لم يكن أكثر أهمية. ولكي تكون تلك العملية فعالة، فإنها تقتضي مشاركة جميع أطراف الصراع.

وفي الصومال، ربما تكون الحالة الإنسانية التي نواجهها حاليا هي الأشد دمارا، حيث يوجد أكثر مليون من المشردين. وتشير التقارير – وهو ما أكده السيد هولمز اليوم – إلى أن المجتمع الدولي ومنظمات الإغاثة حققا تقدما هاما في التغطية الإنسانية، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

ومن دواعي الارتياح، أن المعلومات التي نقلها السيد هولمز عن رئيس الوزراء، السيد نور حسن حسين، تؤكد لنا

أنه سيتعامل مع الحالة الإنسانية الحرجة والحالة السياسية والأمنية كمسألة ذات أولوية. وعلى المستوى الأعلى استراتيجيا، فإن تعقيد وحجم الحالة في الصومال يبدو أحيانا أنها تتجاوز قدرة هذه المنظمة على التصدي الفعال لها. بيد أن ذلك ينبغي ألا يكون سببا لأن يكف المجتمع الدولي عن محاولة العثور على حل لهذه الحالة الصعبة، الأمر الذي يتطلب بالضرورة تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وبالنسبة لهذه الصراعات الثلاثة، فإن فشلنا في القيام بعمل من شأنه أن يضر بمصداقية هذه المنظمة، ومصداقية مجلس الأمن بصفة خاصة. ولذلك، علينا أن نتصرف بدينامية لمواجهة تلك التحديات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود بدوري أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في التقدم بالشكر لوكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأعتقد أن زيارته إلى المنطقة كانت أمرا يحظى بالترحيب، وكان مجديا أن نتلقى تقييما مباشرا لتلك الحالات الباعثة على القلق.

سوف أتناول السودان أولا. إننا نشاطر وكيل الأمين العام قلقه إزاء الحالة الإنسانية هناك. وكانت المملكة المتحدة لفترة طويلة صديقة لشعب السودان، ولدينا التزام طويل الأمد بمساعدته. وخلال السنوات الخمس الماضية، قدمنا مساعدات بقيمة تربو على ٦٦٠ مليون دولار. ويضعنا ذلك في المرتبة الثانية بين أكبر المانحين الثنائيين في العالم.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية، ولا سيما إزاء تزايد عدم الأمن في المخيمات، والمستوى الذي لم يسبق له مثيل لأعمال العنف ضد العاملين الإنسانيين. ويبدو أن الجزء الأكبر من تلك الأعمال تقوم به العناصر المتمردة. والإحاطة الإعلامية التي استمع إليها المجلس بالأمس من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أوضحت ذلك وجعلتنا ندركه تماما. ويهمنا كثيرا ما قاله وكيل الأمين العام عن الحالة في مخيم كلمه، الذي شهد فرار الآلاف إلى المخيمات المجاورة، كما شهد مقتل سبعة من العاملين الإنسانيين في تشرين الأول/أكتوبر. وبطبيعة الحال، هذا أمر لا يمكن قبوله.

وقد أحطنا علما بالتزام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان بإنشاء لجنة لاستعراض الحالة. وملاحظات وكيل الأمين العام حول احتمالات التقدم في هذا الاتجاه تبعث على الارتياح. وأود ببساطة أن أؤكد أننا نتشاطر قلق الأمم المتحدة والمتكلمين الآخرين إزاء طرد رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنوب دارفور. ومن المؤسف، بشكل خاص، أن الأشخاص، الذين دورهم والتزامهم الوحيد هو تخفيف المعاناة الإنسانية، يعاملون بهذه الطريقة.

وقد أحطنا علما بالتزام حكومة السودان فيما يتعلق بالمعوقات البيروقراطية أمام وصول المساعدة الإنسانية. ويتعين الآن تحويل هذه الالتزامات إلى إجراءات عملية، ونتطلع إلى إعلان من حكومة السودان بهذا الشأن قريبا.

ولسوء الطالع فإن اللجنة الرفيعة المستوى لم تعقد اجتماعا منذ تشرين الأول/أكتوبر وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهيب بحكومة السودان أن تحترم وتنفذ بالكامل التزاماتها بموجب البلاغ المشترك، وأن تستعرض القضايا ذات الاهتمام من خلال القنوات القائمة.

وكما ذكر متكلمون آخرون اليوم، فإن العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور تتسم بأهمية أساسية لتحقيق السلام والأمن. وما فتئت المملكة المتحدة تحث جميع الأطراف، وبخاصة حكومة السودان،

لكفالة انتشار فوري لقوة فعالة. وهذا سيكون جزءا أساسيا من السماح بعودة سالمة مستدامة للمشردين وتهيئة بيئة آمنة.

وأود أن أتكلم الآن بشأن الصومال. إننا نتشاطر الشواغل المعرب عنها اليوم، وندعم جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للتصدي للمشاكل في الميدان. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتذكير الحكومة الاتحادية الانتقالية بأن مسؤولية إيصال الإغاثة الإنسانية إلى من يحتاجونها تقع على عاتقها. ونود أن نرى عملا من جميع الأطراف، بما فيها الحكومة، للتقليل من نقاط التفتيش والمضايقات وفرض الضرائب واستخدام الإغاثة الإنسانية لأغراض سياسية. واحترام جميع الأطراف للقانون الدولي أحد العناصر الأساسية للقيام بذلك.

ونتفق مع وكيل الأمين العام على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يراقب الحالة بعناية، وأنه يتعين علينا الاستمرار في تذكير جميع الأطراف بواجباتها، وأغتنم هذه الفرصة لأفعل ذلك. ونتطلع إلى استمرار الإحاطات الإعلامية، بما فيها الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد ولد عبد الله، الذي سيكون هنا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وسنلجأ إلى الأمانة العامة كي تسدي لنا النصح بشأن الكيفية التي يمكن أن نحل بها بعض المشاكل التي سُلط عليها الضوء اليوم.

كما نتفق على أنه ينبغي للمجتمع الدولي على نطاق أوسع الاضطلاع بمسؤولياته وتقديم ما بوسعه من مساعدة إلى شعب الصومال. والمملكة المتحدة ثالث أكبر مانح على المستوى الثنائي للصومال، وقد قدمنا الدعم لمجموعة من البرامج التي تعزز، مثلا، الحكم وسيادة القانون والخدمات الصحية في حالة الطوارئ. غير أن التقدم في آخر المطاف يرتهن بالمصالحة الوطنية وإدخال تحسينات على الأمن.

وأخيرا، أود أن أتناول مسألة إثيوبيا والأوغادين. فقد جاءت زيارة وكيل الأمين العام لتلك المنطقة في حينها، إذ شكلت فرصة مفيدة لتقييم التطورات التي استجدت بعد صدور تقرير بعثة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. ومن الأمور المهمة أن الحكومة تعمل الآن مع الأمم المتحدة على معالجة الشواغل الإنسانية وغيرها من الشواغل، لا سيما المتعلقة بالمعونة وإتاحة الوصول. ومن الجدير بالثناء أن هناك اتفاق يسمح للأمم المتحدة بفتح مكاتب في المنطقة العسكرية، ونؤيد الطلب والرسائل التي وجهها وكيل الأمين العام إلى السلطات الإثيوبية. وندعم على نحو خاص اقتراحه المتعلق بمواصلة المجتمع الدولي، بما فيه المجلس، رصد هذه الحالة عن كثب.

وتثني المملكة المتحدة على الفكرة المتعلقة بإنشاء منتدى رفيع المستوى بشأن المنطقة، ونأمل أن يكون المنسق المقيم قادرا على تحديد موعد لعقد الاجتماع الأول لهذا المنتدى في أقرب وقت ممكن. كما نرحب باستعداد الحكومة الإثيوبية لعقد اجتماعات شهرية مع المنظمات غير الحكومية. ونؤمن بأن ذلك يمكن أن يشكل آلية مفيدة لها لإثارة ما تواجهه من مشاكل مستمرة في المنطقة.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر لوكيل الأمين العام، السيد جون هولمز، على إحاطته الإعلامية بشأن البعثة التي قام بها مؤخرا إلى إثيوبيا والسودان والصومال.

وتتطلب الحالة الإنسانية في تلك المناطق اليوم أقصى درجات اهتمامنا وأولويتنا. فالسكان واللاجئون يضطرون إلى مواجهة ظروف شديدة الصعوبة في بيئة قاسية، وآثار الصراع وتدهور البيئة. وحجم الاحتياجات الإنسانية في هذه المناطق هائل، إذ أن هناك درجات متفاوتة من حيث جسامة الكوارث والتحديات. وتسلط الإحاطة الإعلامية التي قدمها

السيد هولمز الضوء أيضا على ما تحقق من نجاح بدرجات مختلفة في الجهود المحلية والوطنية والدولية المبذولة في هذه المناطق.

وما زالت الحالة في إثيوبيا، لا سيما في منطقة الأوغادين، تشكل مصدرا للقلق. ونأسف أسفا شديدا على سقوط ضحايا من المدنيين جراء مكافحة التمرد، ويجب تفادي ذلك. والواقع أن تفادي سقوط الضحايا المدنيين خلال عملية السعي إلى تحقيق استقرار المنطقة ينبغي أن يشكل أولوية. ونرحب باستمرار المناقشات بين الأمانة العامة وحكومة إثيوبيا بشأن السبل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها دعم الحكومة في جهودها لتقديم الإغاثة إلى السكان المتضررين.

وفي منطقة دارفور في السودان، ما زلنا نشعر بالقلق بسبب استمرار العنف والتشريد دون توقف. ومن المثير للانزعاج أن شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده شهد تشريد أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من المدنيين بسبب المواجهات بين الأطراف في دارفور، بما في ذلك بين حركات دارفور ذاتها، واستمرار تعرض العاملين في المجال الإنساني للاعتداء والتحرش، بل وقتلهم.

ونرى أنه من غير المقبول أن تظل مركبات العاملين في المجال الإنساني تتعرض للاختطاف - إذ سجلت ١٢٨ حالة اختطاف هذا العام و ١٣ حالة في تشرين الثاني/نوفمبر وحده - وتستخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة لإطالة أمد الصراع. وزادت عمليات اختطاف السيارات هذه وغيرها من أشكال اللصوصية من عرقلة الجهود الإنسانية المبذولة لصالح شعب دارفور.

ونحث جميع الأطراف على التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة الأخرى المنخرطة في الجهود الإنسانية بغية الإسهام في تعزيز الاستقرار في الميدان في هذا الوقت العصيب. ونلاحظ أن البيان المشترك بين حكومة السودان والأمانة العامة أثبت أنه آلية جيدة لمعالجة الشواغل الإنسانية، لا سيما المتعلقة بالمسائل البيروقراطية. ونؤيد مواصلة الحوار البناء مع الحكومة السودانية لضمان حصول شعب دارفور على ما يستحقه من مساعدة.

ونرى أيضا أنه ينبغي ألا يعود الأشخاص المشردون داخليا في دارفور إلى ديارهم إلا طوعا وفي ظل ظروف آمنة. ومن المستحسن فعلا أن يكون بمقدور الناس العودة إلى مسقط رأسهم واستئناف حياتهم بصورة عادية في أقرب وقت ممكن.

وأما فيما يتعلق بالصومال، فإننا نأسف أسفا شديدا لأن هذا البلد يواجه إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية منذ سنوات. والحالة الإنسانية، من عدة جوانب، أسوأ من الحالة في دارفور، بسبب العجز عن إيصال الإمدادات والمعونة الإنسانية إلى من يحتاجونها. وعلينا أن نكافح من أجل تحسين الحالة من خلال ما نبذله من جهود لتقديم أقصى قدر ممكن من المعونة. وأكرر مناشدة جميع من يحملون البنادق، سواء كانوا من الحكومة أو المتمردين أو القوات الإثيوبية، أن يكفوا عن هجماتهم العشوائية وغير المتكافئة على المدنيين.

وبينما نمضي قدما في جهودنا الإنسانية، لنتذكر جميعا أن هذه الصراعات نتيجة للعجز عن حل المشاكل السياسية دون استخدام القوة. وكما قيل سابقا، إن تقديم المساعدة الإنسانية مثل وضع ضمادة مؤقتة على جرح مفتوح. فينبغي لنا أن نعالج الجرح، لأن الضمادة المؤقتة وحدها لا تكفي للقيام بذلك.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية الامتثال للمبادئ الدولية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، التي تشمل الرأفة والحياد وعدم التحيز، فضلا عن الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر وكيل الأمين العام على موافاته المجلس بمعلومات عن آخر جولة قام بها في شرق أفريقيا. وتمكن زيارته وتقريره اليوم من تسليط الضوء على الحالات الثلاث التي يواجهها المجتمع الدولي.

ففيما يتعلق بالسودان، ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بوقف العنف في دارفور من خلال تسوية سياسية، وتقديم المعونة الإنسانية البالغة الأهمية إلى السكان المستضعفين ودعم تسريع نشر عملية حفظ السلام المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على النحو المأذون به بموجب القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧). كما ندعم قيام سودان ينعم بالسلام والوحدة والديمقراطية في إطار اتفاق السلام الشامل. وندعو إلى التنفيذ الكامل لجميع جوانب ذلك الاتفاق. وقد سافرت وزيرة الخارجية رايس إلى أديس أبابا هذا الأسبوع لرئاسة اجتماع وزاري سوداني مع ممثلين من السودان والبلدان الأفريقية المجاورة والاتحاد الأفريقي والممثلين الخاصين للأمم المتحدة في السودان.

ومما له أهمية بالغة في تحسين الحالة الإنسانية في دارفور وجود عملية سياسية تتوفر لها مقومات البقاء، ونشر قوة حفظ سلام كبيرة مختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحث جميع المجموعات على دعم تنفيذ عملية سياسية سريعة تشترك في قيادتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ووقف دائم لإطلاق النار في الميدان. ونشجع جميع الحركات المتمردة على وضع خلافاتها جانبا وتوحيد صفوفها لتحسين تمثيل شعب دارفور. ونحث جميع الأفراد والحركات التي وجهت إليها الدعوة على حضور الجولة المقبلة من المفاوضات. ونطالب بإشراك القادة التقليديين من دارفور والمجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية وقادة من مخيمات الأشخاص المشردين داخليا في محادثات السلام.

ومن الضروري جدا مشاركة المجتمع المحلي لضمان نجاح المحادثات.

وندعو حكومة السودان والأمم المتحدة إلى الإسراع بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي هذا السياق، نحث حكومة السودان على الموافقة دون تأخير على قائمة البلدان المساهمة بقوات التي اختارتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والوفاء بالتزامها بقبول دخول حفظة السلام إلى دارفور ومنحهم التأشيرات اللازمة والأذونات المتعلقة بالرحلات الجوية وضمان الحصول على الأراضي والوصول إلى المياه، حتى يتمكنوا من الاضطلاع بمهمتهم بنجاح.

وتشعر الولايات المتحدة بخيبة أمل كبيرة بسبب طرد الحكومة السودانية رئيس مكتب نيالا التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية السيد وائل الحاج إبراهيم من شرق دارفور. وإننا نرحب بالمناقشات بين حكومة السودان ووكيل الأمين العام بشأن تمديد الوقف الاختياري المتعلق بالقيود الإنسانية. إن هذا الوقف الاختياري أساسي للحد من العراقيل التي تواجه المنظمات غير الحكومية التي تعمل في دارفور.

أما بخصوص الصومال، فإن الولايات المتحدة يساورها قلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية هناك أيضا. إن زيادة العنف في العاصمة قد نجم عنه آلاف من النازحين الإضافيين بمن فيهم ما يقدر ب ٠٠٠ ٢٣٠ نازح شاهدهم السيد هولمز على طول طريق يمتد ١٥ كيلومترا خارج مقديشو.

ونحيط علما بأن وكيل الأمين العام هولمز قد اجتمع مع رئيس الوزراء الجديد نور حسن حسين ونرحب بالتزام رئيس الوزراء بإعطاء الاستجابة الإنسانية أولوية في خطته.

وإننـا نحيـي جهـود الأمـم المتحـدة والمنظمـات غـير الحكومية للعمل في ظروف خطيرة للغاية في الصومال. ومما يثير قلقنا أن هذه الجهود لا تزال مُعَرقَلَة نتيجة لانعدام الأمـن والحـواجز علـى الطرقـات، والـصراعات بـين العـشائر ونكـرر تأكيدنا مرة أخرى دعوتنا لجميع الأطراف إلى تيسير إمكانيـة وصول المساعدات الإنـسانية الـتي تُبقـي مـن هـم بحاجـة إليهـا على قيد الحياة.

وفي نهايـة المطـاف، فـإن عـودة الـسلام والاسـتقرار الدائمين، بما في ذلك وضـع حـد لتقـديم المساعدات الإنـسانية الطارئة الطويلـة الأجـل لا يمكـن تحقيقهـا إلا عـن طريـق حـل سياسي شامل يقوم على الميثـاق الاتحـادي الانتقـالي. وتواصـل الولايات المتحدة دعـم نشر بعثة الاتحاد الأفريقـي في الـصومال لتحقيق هذا الهدف. كمـا نؤكـد مـن جديـد علـى الحاجـة إلى التخطـيط المُحكـم في حـالات الطـوارئ مـن جانـب إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مـن أجـل الإعـداد للتمكن من الانتقال إلى بعثة للأمم المتحدة في الصومال.

وأخيرا، فيما يتعلق بإثيوبيا، نـود أن نـشارك الآخـرين في اسـترعاء الانتبـاه إلى الحالـة الإنـسانية في أوغـادين. ونحـثّ حكومة إثيوبيا على فتح الطرق التجارية إلى الإقليم الـصومالي لمنـع تـردي الحالـة الإنـسانية، ونـدعو الحكومـة إلى مواصـلة العمل مع المجتمع الدولي لكفالة إمكانية الوصـول إلى الـسكان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

الـسيد أوكيـو (الكونغـو) (تكلـم بالفرنـسية): أود أن أشـكر الـسفير هـولمز، وكيـل الأمـين العـام للـشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثـة في حـالات الطـوارئ علـى إحاطتـه الإعلاميـة الدقيقـة الـتي تأخـذنا إلى قلـب المأسـاة الـتي تعـصف بالبلـدان الثلاثـة الـتي زارهـا. إن مـستقبل هـذه البلـدان الثلاثـة يتوقـف، أكثـر مـن أي وقـت مـضى، علـى المـشاركة البنـاءة للمجتمـع الـدولي. وفي تلـك المنطقـة، وكمـا جـرى التـشديد على ذلـك مـرات عديـدة مـن قبـل، تتـرابط الأوضـاع ترابطـا وثيقـا بحيـث يمكـن أن تنـتكس النجاحـات في أحـد البلـدان بسبب الإهمال أو الإخفاق في بلد آخر.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده الكامـل للسفير هولمز ولفريقه وأن يشجعهم على مواصلة الاتـصالات المفيـدة على أعلى المستويات مـع سـلطات البلـدان الـتي زارهـا. وهـذا مـن شـأنه أن يـساعد بفعاليـة علـى إنجـاز المهـام المُـضطلع بهـا، بما في ذلـك ضـمان حمايـة العـاملين في المجـال الإنـساني وتـوفير المساعدة الإنسانية، وبطبيعـة الحـال، وجـود العـاملين في المجـال الإنساني على أرض الواقع. ويـرى وفـد بلـدي أن العـاملين في المجال الإنساني هـم غالبا طوق النجاة الذي يتمسك بـه هـؤلاء السكان. ولذلك، من المهـم جـدا أن تـساعد إجراءاتنـا هـؤلاء العـاملين علـى أن يكونـوا فـاعلين قـدر الإمكـان، وأن تـضمن قيام البلدان المعنية بحمايتهم وفقا للقانون الإنساني الدولي.

لقد ساورنا قلق بالغ ونحـن نـستمع إلى وصـف الحالـة في الـصومال ودارفـور،إذ أن وفـد بلـدي كـان قـد اسـترعى انتبـاه المجلـس إليهـا في عـدة مناسـبات. أمـا بـصدد الـصومال، فمـن المهـم، أكثـر مـن أي وقـت مـضى، دعـم الجهـود الـتي يبـذلها الاتحاد الأفريقي من خلال بعثة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال قبـل فـوات الأوان. إن الوضـع الحـالي في الـصومال يـشكل مخـاطر عديـدة جـدا علـى الـصومال نفـسه وعلـى المنطقـة بأسـرها، ممـا يجـبر المجتمـع الـدولي ومجلـس الأمـن علـى اتخـاذ إجـراء. وكمـا قـال الـسفير هـولمز، لا يمكـن حـل الـصراع عـسكريا. ولـذلك، يـتعين علينـا أن نـشجع الأطـراف علـى السعي إلى حل سياسي. وفي هذا السياق، لا شك أن الخطـوة الأولى الواجب اتخاذها هي وقف الأعمال القتالية.

أمـا بـصدد الـسودان، فـلا يـسعنا إلا أن نؤكـد مجـددا موقفنا السابق: يجب على الحكومـة أن تتعـاون تعاونـا كـاملا، بغية نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمـم المتحـدة في

دارفور، وأن يُمارَس ضغط كاف على الحركات لتدخل في العملية السياسية؛ ويجب أن يتخذ مجلس الأمن إجراء حازما بالإجماع، ولكن، قبل كل شي، متوازنا. ولا يمكن تحسين الحالة الإنسانية دون إحراز التقدم اللازم على الصعيد السياسي. ولذلك، علينا تهيئة الظروف المناسبة لنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دون تأخير.

ونشاطر الشواغل التي عبّر عنا السفير هولمز بصدد مخاطر المجاعة في اثيوبيا، ولا سيما في منطقة أوغادين. وينطبق ذلك على تدهور الوضع الأمني في شرقي تشاد، حيث يمنع القتال الشديد العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى السكان المتضررين.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا دعوته إلى المجتمع الدولي لدعم الجهود التي يبذلها السيد هولمز، وقبل كل شيء، لدعم برنامج عمل العام ٢٠٠٨ لمعالجة الاحتياجات الإنسانية والتنمية الاقتصادية للسودان، ولا سيما لدارفور.

السيد دي ريفيبيرا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أنا، أيضا أود أن أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وبوجه خاص عمله. وأود أن أخبره أن فرنسا تؤيد مساعيه البالغة الصعوبة تأييدا كاملا.

ويساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء التدهور المستمر في الحالة الإنسانية والأوضاع الأمنية في الصومال. فعدد الأشخاص الذين فروا من ديارهم وصل الآن إلى مليون شخص، منهم ٦٠٠ ٠٠٠ شُردوا منذ بداية العام و ٢٠٠ ٠٠٠ في تشرين الثاني/نوفمبر لوحده.

ونريد أن نبعث بثلاث رسائل. أولا، إن الهجمات العشوائية التي يتضرر منها المدنيون ضررا بالغا مريعة. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي ، بما في ذلك قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية. ولا حاجة لأن نذكّر بأن حماية المدنيين هي المسؤولية الأساسية للحكومة.

ثانيا، مما يثلج صدورنا أنه، خلال زيارة وكيل الأمين العام إلى الصومال، اعترف رئيس الوزراء بأن طابع المساعدات الإنسانية حياديا وموضوعيا ومستقلا. ونحن ننتظر الآن أن تسهّل السلطات الصومالية وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السكان. وفي هذا السياق، شعرنا بالارتياح اليوم إذ علمنا أنه في أعقاب زيارة السيد هولمز، قررت الحكومة الاتحادية، السماح مرة أخرى بالعمليات الإنسانية في الجزء الجنوبي – الشرقي من البلاد. ولو أنها لم تسمح بذلك، لضاعت ٤ ٠٠٠ طن من المساعدات الغذائية كان قد أرسلها مؤخرا برنامج الأغذية العالمي.

ورسالتي الثالثة تتعلق بالعملية الفرنسية المتمثلة في توفير الحراسة العسكرية للسفن التي يستأجرها برنامج الأغذية العالمي. وجاءت هذه العملية استجابة لطلب من البرنامج ووجدت تأييدا من السلطات الصومالية. ونظرا لارتفاع عدد هجمات القراصنة قبالة الساحل الصومالي، ستتيح هذه العملية المجال لتحسين المساعدات الإنسانية إلى الصومال بصورة كبيرة. وجرت عملية تناوب أولية بنجاح، وسيتبعها غيرها في الأسابيع القادمة. وستواصل البحرية الفرنسية التزامها حتى ١٦ كانون الثاني/يناير. ومرة أخرى، أود أن أدعو جميع شركائنا إلى المشاركة لاحقا في هذه العمليات وتولي المهمة بعد فرنسا.

ختاما فيما يتعلق بالصومال، علينا أن نواصل تعبئة المجتمع الدولي وإحراز تقدم. وكما نرى من عمليات التهجير الضخمة للسكان في الأسابيع القليلة الماضية، فإن الوضع القائم غير مقبول. أود أن اشكر المملكة المتحدة على تنظيمها أمس اجتماع للخبراء من الدول الأعضاء مع إدارة

عمليات حفظ السلام، ومع إدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويسرني أن المجلس سيناقش مسألة الصومال مرة أخرى في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، بحضور السيد ولد عبد الله، بحيث يتناول الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية للأزمة.

وفيما يتعلق بإثيوبيا ومنطقة أوغادين، أؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها مكتب منسق الشؤون الإنسانية في حالات الطوارئ. ويساور وفد بلدي بالغ القلق من المعلومات المتعلقة بالهجمات على المدنيين ومخاطر تفشي المجاعة، في حين أن الوضع الإنساني أصلا في حالة متدهورة جدا. وأدعو الحكومة الإثيوبية إلى تيسير وصول قوافل المساعدات الإنسانية بحرية وبدون عوائق إلى جميع السكان المحتاجين، عملا بالقانون الإنساني الدولي ووفقا لإجراءات واضحة ومتسقة.

وما زال وفد بلدي منزعجا بصورة بالغة من الوضع في دارفور. إن الادعاء بأن الوضع قد استقر يعني عدم فهم الحقائق. لقد هرب حوالي ٢٨٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم. وأدى العنف ضد المدنيين إلى جانب تقلبات المناخ إلى زيادة معدل سوء التغذية بين سكان دارفور، الذين تناقص عددهم من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. والآن يقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى أكثر من ٣ ملايين نسمة، أي أكثر بـ ٦٠٠ ٠٠٠ شخص مما كان عليه في شهر حزيران/يونيه. وبمجرد أن أخذت المنظمات الإنسانية في تعزيز عملياتها، استمرت الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني. وإلى جانب انعدام الأمن الذي يواجهونه، تواصل السلطات المحلية وضع العوائق البيروقراطية. وفي هذا الصدد، تدين فرنسا بشكل قاطع طرد رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنوب دارفور في الفترة الأخيرة.

إن حماية المدنيين هي المسؤولية الأولى لحكومة السودان، كما هي مسؤولية أية حكومة أخرى. وفي هذا الشأن، أود أن أذكر بأنه لكي تقوم العملية المختلطة بتنفيذ ولايتها بصورة فعالة لحماية المدنيين، ينبغي أن تتوفر لها الموارد الكافية التي توقعها الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. وتحتاج الأطراف العاملة في المجال الإنساني إلى تعاون الخرطوم. وكانت السلطات السودانية قد أعلنت تعهدات معينة عند توقيعها الإعلان المشترك في شهر آذار/مارس. وتم التأكيد على هذه الالتزامات أثناء زيارة الأمين العام في شهر أيلول/سبتمبر.

ونرحب بالإشارة الإيجابية التي بعثت بها السلطات السودانية بخصوص تجديد الوقف الاختياري لوضع القيود على إيصال المساعدات الإنسانية، الذي ينتهي في أواخر شهر كانون الثاني/يناير. ونحتاج إلى ضمان أن تترجم تلك النية إلى واقع بدون تأخير. وعلينا أن نتفادى أي انقطاع في توفير المساعدات الإنسانية.

وإضافة إلى ذلك في الختام، إن المعلومات المتعلقة بإعادة التوطين في جنوب دارفور، كما أخبر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية هذا المجلس يوم أمس، هي أكثر ما يثير القلق. فلا بد من تطبيق مبدأ العودة الطوعية لأنه السبيل الوحيد لضمان الطابع الدائم لتلك العودة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى دعمنا التام للسيد هولمز وما يقوم به من عمل ميداني.

السيد النصر (قطر): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بالسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، ونشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس بشأن رحلته الأخيرة إلى كل من الصومال وإثيوبيا والسودان، على

الجهود التي يبذلها خلال زياراته الميدانية إلى مناطق عمليات الإغاثة الإنسانية.

ونحن نلاحظ بالفعل أن توقعات السيد هولمز كانت في محلها، حيث كنا سمعنا في وقت سابق أنه صرح بضرورة الاستعداد لعام سيئ جدا بالنسبة للإنسانية والحالة الإنسانية. ويعبر ذلك عن الأهمية المركزية لجهود الإغاثة التي تأتي في مقدمتها الجهود المبذولة من الأمم المتحدة بوصفها الهيئة ذات القدرات الأكبر على التصدي للحالات الإنسانية المتردية.

إن إحدى المشاكل الإنسانية التي تزداد تفاقما مع إغفال متزايد من جانب المجتمع الدولي هي معاناة المدنيين الصوماليين، وذلك بسبب الحالة الأمنية والسياسية المتردية في البلاد، حيث يعيش معظم سكان العاصمة في ظل انعدام الأمن. وكما ذكر السيد هولمز، ما زال هناك ما يزيد عن المليون أو مليون ونصف المليون مشردين داخليا ويعانون من نقص في المواد الغذائية الأساسية ويواجهون خطر المجاعة. ولكي يتمكن المجتمع الدولي من مساعدة الصومال، فلا بد من أن توصف الأوضاع هناك بصراحة وموضوعية، حتى لا يفهم أن المسألة هي فقط مجرد أزمة غذائية أو حالة إنسانية صعبة، دون الالتفات إلى الأسباب الجذرية التي أدت إلى تدهور الوضع في الصومال إلى هذه الدرجة.

وكما يعلم الجميع، إن الأسباب الجذرية تعود إلى أن البلاد، وهذه حقيقة واقعة، ترزح تحت وطأة الاحتلال، ويتزامن ذلك مع حدوث انتهاكات جسيمة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وترتكب جرائم حرب بحق الصوماليين. وينتشر الآن في جميع أرجاء البلاد الإعدام خارج نطاق القانون، وهناك انتهاكات من كافة الأشكال بحق الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان، لاسيما حقوق النساء الأطفال، في مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب.

ومما يزيد الأوضاع سوءا هو عدم تمكن الأمم المتحدة من الاستجابة للنداء الذي كان قد أطلقه الاتحاد الإفريقي لدعم بعثة المراقبين العسكريين في الصومال التابعة للاتحاد الإفريقي، التي لم تتمكن من إكمال نشرها حتى الآن. وكما يعلم الجميع، لم يتمكن مجلس الأمن، عند اعتماد القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، من الاستجابة لهذا النداء، نظرا للتحفظ من قبل بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس على توفير الدعم اللوجستي المطلوب للبعثة الأفريقية. ونظرا لأن القوات الأجنبية في الصومال تتحمل المسؤولية عن تدهور الأوضاع، فلا بد من انسحاب تلك القوات وإعادة تهدئة الأوضاع في هذا البلد، بحيث تتمكن البعثة الأفريقية من أداء الواجب المناط بها في ظل قبول من الشعب الصومالي. وهذا ما كنا ننادي به في شهر كانون الأول/ديسمبر في العام الماضي عندما ترؤسنا مجلس الأمن. وكنا قد حذرنا أيضا من كل هذه العواقب التي نشهدها الآن.

وكما ذكر السيد هولمز، إننا نولي أهمية كبيرة للاستمرار في العمل على تنفيذ البلاغ المشترك الذي وافقت عليه، في شهر آذار/مارس الماضي، حكومة السودان والأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية. ونولي أهمية كبيرة للاستمرار في بناء الثقة مع الحكومة لتذليل العقبات التي قد تواجه المساعدة الإنسانية في دارفور، وفي مقدمتها الهجمات التي تشنها الجماعات المتمردة. وندين الأعمال الإجرامية التي يرتكبها المتمردون من تهديد واستهداف لقوافل الإغاثة الإنسانية ولقوات حفظ السلام كذلك. ونجدد إدانتنا للعمل الإرهابي الذي ارتكبه المتمردون في دارفور بعد الهجوم الأخير على بعثة الاتحاد الأفريقي في حسكنيتة في مطلع تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ولقد أدانه كذلك مجلس الأمن بموجب البيان الرئاسي S/PRST/2007/35.

ولذلك، نؤكد على أهمية نشر العملية المختلطة لمساعدة المسار السياسي والإنساني. وندعو إلى ردع

المتمردين الذين هددوا مؤخرا الدول التي ستشارك في هذه العملية. ولا يدع هذا مجالا للشك في أنه من الضروري والحتمي زيادة الضغط على هذه الجماعات المتمردة.

لا شك أن القارة الأفريقية تستأثر بالكثير من مواطن الحالات الإنسانية السيئة. فالصراع المسلح يعد أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى حدوث حالات تتسبب في معاناة أعداد كبيرة جدا من المدنيين.

ولكنني أود أن ألفت الانتباه، من ناحيتي، إلى أن المنطقة التي آتي منها، وهي منطقة الشرق الأوسط، لها أيضا نصيبها من الكوارث الإنسانية السيئة جدا. وأقصد، بالتحديد، الحالة الإنسانية الصعبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تُعد من أسوأ الحالات في العالم على الإطلاق، وخاصة في قطاع غزة ، الذي ينفرد عن غيره من مناطق الكوارث في العالم، لكونه سجنا كبيرا، نتيجة لسياسات إغلاق المعابر، التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلية.

لا شك أن توفر الموارد المالية الكافية من الجهات المانحة، من أهم سبل التصدي للكوارث الطبيعية، ومساعدة المدنيين الذين يعانون أوضاعا إنسانية غير مستقرة، بل متردية. ويفرض الواجب الإنساني على الجميع الاستمرار في تقديم ذلك الدعم المادي الضروري، لمواصلة جهود الإغاثة الضرورية. ولقد كانت دولة قطر، دوما، في طليعة الدول التي تقرن القول بالفعل، وتسارع إلى تقديم المساعدة المادية والعينية لحالات الطوارئ، وإلى المساهمة الفعلية في الجهود التي تسهم في التصدي للكوارث الإنسانية.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد جون هولمز، على زيارته إلى شرق أفريقيا، وعرضه علينا اليوم تقريرا مفصلا عن مهمته. إن مبادرته تأتي فيما الحالة الإنسانية في المنطقة، ولا سيما في الصومال ودارفور، كما أرى، ليست مصدر قلق كبير فحسب، ولكنها تواصل تدهورها أيضا.

في الأسابيع الماضية، بل في الأيام القليلة الماضية، تم الإعراب عن عدد من الآراء من جانب مجلسنا، فيما يتعلق بالتطورات في تينك المنطقتين المتأزمتين. ومن الواضح أن حماية السكان المدنيين، وإيصال المساعدة الإنسانية، والتعاون الجيد في تينك المنطقتين، ولا سيما من جانب السلطات المحلية وجميع أطراف الصراع، أمور لا تزال ذات أولوية. ولكن بعد تلك المسائل الأساسية، أود أن أتكلم عن بضع نقاط جديرة باهتمامنا الخاص.

إن المعلومات التي تلقيناها بشأن الظروف الأمنية والإنسانية في الصومال، وخاصة في مقديشو، مزعجة جدا، وليس هناك ما يشير إلى أن ذلك الاتجاه سينعكس. إن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص فرّوا من العاصمة منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر، أي منذ أكثر من شهر فقط. وهناك حاليا نحو ١,٥ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الدولية في البلد، كما ذكر السيد هولمز، وقد دفعت قسوة الأزمة عشرات المنظمات غير الحكومية إلى إطلاق مناشدة إلى المجتمع الدولي.

لذا، فإن إعلان الحكومة الاتحادية الانتقالية، أمس الأول، عن إغلاق نقاط العبور البرية والبحرية للمساعدة الإنسانية في منطقة شبيلي السفلى وتراجعها عنه أمس، يثبت الحاجة إلى التنسيق بشكل أفضل بين السلطات الصومالية، فضلا عن جدوى الاتصالات الوثيقة بين الحكومة والأمم المتحدة. وحتى إذا تم حل هذه المسألة بصورة إيجابية، فهناك ضرورة للاتفاق مع السلطات الصومالية على حل فوري لمشكلة عدم التناسب القائمة، بشأن مفهوم حقوق المرور عبر نقاط التفتيش.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا الترحيب بجهود الأمين العام وممثله، السيد ولد عبد الله، لضمان التنسيق بشكل أفضل للمساعدة الإنسانية الدولية في الصومال، وتأييد توصية الأمين العام بتعزيز مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وفي ذلك الصدد، ومع إدراكنا لحجم المهام التي يواجهها هذا المكتب، فإنه يجب علينا أن ندعو إلى معالجة مسألة حقوق الإنسان في الصومال بفعالية، ولا سيما من أجل تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، التي تؤدي، بحد ذاتها، دورا في مكافحة العنف.

وفيما يتعلق بالحالة في دارفور، أذكر البيانات التي ألقاها المبعوثان الخاصان يان إلياسون وسالم أحمد سالم أثناء زيارتهما إلى مصر, وبسحب تلك البيانات، لا تزال الحالة الإنسانية العامة بالغة الهشاشة، بينما الحالة في المخيمات متفجرة.

وتذكر بلجيكا أيضا تجدد اندلاع العنف على الحدود مع تشاد، حيث القتال بين الحكومة وحركات التمرد التشادية، التي تعمل من دارفور بشكل خاص، قد استأنف بعنف منذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك عنصر إضافي من انعدام الأمن في منطقة ينتظر أن تنتشر فيها قوة حفظ السلام الأوروبية، بوصفها جزءا من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات). ونحن نطلب إلى حكومتي تشاد والسودان الوفاء بالتزاماتهما، بموجب اتفاقي طرابلس وسرت، ولا سيما، بوقف دعم الحركات المسلحة التي تخل باستقرار المنطقة. وتلك الأعمال القتالية لا يمكن إلا أن تكون عاملا جديدا يعقد عودة اللاجئين.

وكما نعلم جميعا، علم اليقين، إن تدهور الحالة الأمنية سيعرقل توزيع المساعدة الإنسانية. لذا، فإننا نطلب بحرارة من السلطات السودانية أن تجدد، بإرادة طيبة، الوقف الاختياري والبلاغ المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة، بشأن تسهيل الأنشطة الإنسانية في دارفور، الذي بدونه سيحرم مئات الوكلاء من الترخيص اللازم لعملهم بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي السياق نفسه، تطلب بلجيكا إلى حكومة السودان وضع حد لعمليات الإبعاد التعسفي للعاملين الإنسانيين، وللصعوبات البيروقراطية والإدارية المتعلقة بسير تلك العمليات عموما.

وفيما يتعلق بأوغادين، ينبغي تشجيع التزام الحكومة الإثيوبية. وفيما تبدو حالة المواد الغذائية أفضل قليلا، لا تزال التباينات المحلية قائمة، وكما ذكر السيد هولمز، إن احتياجات السكان كبيرة، ولا بد من تدابير إضافية لتسهيل وصول المعونة وتخفيف عوائق التنقل، وزيادة عدد نقاط التوزيع، وتعزيز التنسيق الإنساني وتوضيح الأنظمة لتسجيل المنظمات غير الحكومية وتنقلها، بحيث تكون قادرة على العمل بفعالية.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد جون هولمز، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية في إثيوبيا، ودارفور والصومال.

إن وفد بلدي قلق حيال الحالة الإنسانية المتردية في منطقة أوغادين في إثيوبيا، حيث يحتاج نحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص إلى المساعدة الإنسانية الملحة. لذا، فإننا نرحب بالتقييم الذي أجرته الوكالات الدولية في آب/أغسطس ٢٠٠٧، والذي نتج عنه إرسال الأمم المتحدة نحو ٩ ٠٠٠ طن متري من المواد الغذائية إلى خمس مناطق عسكرية في المنطقة. ونذكر أيضا أن التحضيرات جارية لنشر خمسة أفرقة متنقلة للمساعدة في المنطقة، ولدينا أمل بأن المسائل المتبقية فيما يتعلق بأساليب عملها، سيتم البث فيها عاجلا، لتمكينها من الاستجابة لتلك الأولوية الإنسانية

البالغة الأهمية. ومبادرة الحكومة الإثيوبية إلى الترخيص للمزيد من المنظمات غير الحكومية بالعمل في المناطق المتضررة جديرة بالثناء.

وفيما يخص موضوع دارفور، فإننا بينما نلاحظ أن توقيع البلاغ المشترك في الربع الأول من هذه السنة، قد أسهم في التخفيف من بعض العقبات الرئيسية التي تعوق عمل وكالات الإغاثة، نرى أنه تجب المعالجة الفورية للعديد من الاختناقات، لضمان الاحترام الكامل للمبادئ والقواعد الإنسانية، مع وصول المساعدة إلى جميع المحتاجين إليها. وقد علمنا أن بعض الأشخاص المشردين داخليا استطاعوا العودة إلى ديارهم. لكن حجم العائدين ليس كبيرا، بسبب تواصل انعدام الأمن في دارفور. وينبغي أن يكون الهم الأساسي للسلطات السودانية ضمان وضع التدابير اللازمة موضع التنفيذ لكي يعود الأشخاص المشردون داخليا، بصورة طوعية، إلى أماكن نشأتهم وحياتهم الطبيعية في بيئة سليمة وآمنة، مع ضمان الخدمات الأساسية لهم. والانتشار المبكر للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتقدم نحو حل أزمة دارفور في محادثات السلام، من شأنه أن يعزز تحقيق الأهداف الإنسانية وإنقاذ الأرواح، ونحن نتوقع من جميع المعنيين أن يسعوا إلى بلوغ تلك الأهداف.

يؤكد التقرير الذي استمعنا إليه من فورنا عن الصومال أن الوضع الإنساني لم يتحسن منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قُدمت إلى المجلس في أيار/مايو. ولا تزال المشاكل المرتبطة بالوصول إلى المحتاجين وحماية المدنيين وتوفير الأمن للعمليات الإنسانية مستمرة. وفي الأسابيع الأخيرة، ازدادت حالات التشريد في أعقاب تفاقم أعمال العنف والاشتباكات الدموية بين قوات الحكومة والمتمردين في مقديشو. وزادت هذه الحالة بوضوح من تفاقم إحدى أصعب الحالات الإنسانية في العالم، التي تتسم بانعدام الأمن الغذائي الدائم، وحالات الجفاف والفيضانات المتناوبة والأمراض المستوطنة. وفي بعض المناطق، يتعرض الأطفال المصابون بسوء التغذية الشديد لخطر الموت، دون أن تُقدم لهم المساعدة.

ولسوء الحظ، فقد حد انعدام الأمن السائد في مقديشو من حركة العاملين في المجال الإنساني. ونطلب إلى المانحين أن يزيدوا من مساهماتهم، وكذلك دعمهم، للوكالات الإنسانية التي تعمل جاهدة لزيادة وجودها وأنشطتها. ويتحمل المدنيون، أكثر من أي وقت مضى، وطأة هذه الصراعات المستمرة. وينبغي أن نعرب عن التقدير لاستجابة المجتمع الدولي للمشاكل الإنسانية الناتجة عن هذه الصراعات. وقد دعا المجتمع الدولي في عدة مناسبات إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

ومع ذلك، ندرك أنه، للتغلب على هذه التحديات المادية، من الضروري أن نترجم التزاماتنا إلى أفعال. ونعتقد أن أكبر حافز فردي لجهود الإغاثة الإنسانية يتمثل في إقامة استقرار حقيقي، حتى يتمكّن الناس من العودة بحرية ومن إعادة بناء حياتهم. ولا يتأتى ذلك عن طريق الحل العسكري، ولكنه يتأتى عن طريق الحوار السياسي والمصالحة الشاملين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أضيف الآن بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، أود أن أنضم إلى الآخرين في التقدم بالشكر لوكيل الأمين العام، هولمز، على إحاطته الإعلامية الوافية والمركزة جدا، والتي أثارت أيضا بالغ القلق.

إن الإحاطات الإعلامية التي يقدمها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مفيدة للغاية – بل إنها في الواقع أساسية – بالنسبة لنا جميعا لكي نتفهم بشكل أفضل الوضع في الميدان. وينظر جميع الأعضاء إلى هذه الإحاطات على أنها معطيات أساسية ضرورية من أجل قيام المجلس باتخاذ القرارات.

وكما قلنا عدة مرات من قبل، إننا بحاجة إلى نهج تنفيذي معزز يقوم على النتائج بالنسبة لإجراءاتنا. وبينما نجلس في هذه القاعة، يجب ألا ننسى أبدا أن من المهم أكثر من أي شيء في نهاية اليوم هو ما إذا كنا قادرين أو غير قادرين على العمل على تقديم مزيد من الإغاثة إلى الذين يعانون، وإلى الضعفاء والمهمشين.

وبالنسبة للسودان، لن أكرر ما قاله سلفا المتكلمون السابقون عن خطورة الوضع. كما أنني لن أستغرق وقتا أكثر، إلا في الدعوة، مع الأعضاء الآخرين، إلى التنفيذ الكامل للوقف الاختياري والبلاغ المشترك. وما أخبرنا به السيد هولمز عن التزام السلطات أمر مشجع، بصرف النظر عن التقييمات والتحليلات المختلفة للأسباب. وبالرغم من كل الجهود التي تُبذل على المسار السياسي ومسار حفظ السلام، فإن الوضع الإنساني لا يظهر أي علامة من علامات التحسن. ويتطلب هذا اتخاذ إجراء فوري من جانب الجميع، ومزيدا من التعاون من جانب السلطات السودانية.

وفيما يتعلق بالإقليم الصومالي من إثيوبيا، أوغادين، نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا للاستجابة لتلك الأزمة. ونرحب بالالتزامات التي قطعتها حكومة إثيوبيا على نفسها في هذا الصدد – بغض النظر عن الاختلافات في التحليلات وخطورة وطبيعة المشكلة. ويحدونا الأمل في أن يتحقق تحسن كبير في الوضع عن قريب، ونتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة في الوقت الذي تراه الأمانة العامة مناسبا.

وبالنسبة للصومال، أود أن أكرر مرة أخرى اقتناعنا القوي بأن هذا اختبار لمصداقية الأمم المتحدة. وبينما كنت استمع إلى السيد هولمز، ذُكّرتُ بالمناقشة التي أجريناها مؤخرا في هذه القاعة بشأن تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين (S/2007/643). إن التوصيات بشأن الإجراءات المتخذة الواردة في ذلك التقرير كانت محددة جدا ومركزة. اسمحوا لي أن أطبق تلك التوصيات على الحالة في الصومال، ولا سيما الإجراءات التالية: كفالة حماية المدنيين عن طريق تطبيق ولايات واضحة لبعثات حفظ السلام؛ وكفالة وصول العاملين في المجال الإنساني وسلامتهم وأمنهم؛ ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وإنني على يقين من ظهور شكوك قوية وكبيرة حول ما إذا كانت تلك الأهداف قد تحققت في الصومال أم لا. وكما قلنا خلال المشاورات التي تمت في الشهر الماضي بشأن الصومال، يجب أن نستخلص من هذه الحالة نتائج أكثر تركيزا في مجال التنفيذ. واستنادا إلى ما قاله المتكلمون السابقون، أعتقد أنه من الجلي أننا بحاجة إلى توجيه اهتمامنا إلى الصومال.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى نقطتين أو ثلاث نقاط ذكرها السيد هولمز في إحاطته الإعلامية. أولا، من الضروري زيادة تكثيف ما نبذله من جهود الإغاثة. وهذا أمر واضح، وعلينا أن نعمل لتحقيقه. إن حقيقة أننا نعي جيدا الصلة فيما بين المسارات الأربعة المختلفة – السياسية والأمنية والإنسانية وحقوق الإنسان – بالإضافة إلى المسار الإنمائي – ينبغي ألا تمنعنا عن عمل أي شيء. وسيكون مجرد عذر من الأعذار أن نقول ''إننا لن نستطيع أن نعمل هنا، لأن هذه المهمة تعتمد على كل المهام الأخرى''. ومع ذلك، كما قال السيد هولمز، يجب أن نزيد تكثيف جهود الإغاثة التي نبذلها. ووفقا لكلماته، ''لا يوجد حل بسيط، وبالتأكيد ليس هناك حل عسكري''.

كما علمنا أيضا من السيد هولمز أن قوات حفظ السلام بحاجة إلى سلام تحافظ عليه. وحول هذه النقطة، أعتقد أن ما تعنيه الأمانة العامة هو أنه في حالة عدم وجود سلام لا يمكن أن يكون هناك حفظة للسلام. ونحن حول هذه الطاولة نفهم أننا نقدر الأمانة العامة ونشاطرها فيما تقوله لنا. ولكن التصور خارج الأمم المتحدة خلاف

ذلك. وأتخيل أن لبعض أعضاء المجلس أيضا اتصالات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام. وما أخبرت به هو أنه ''إذا انتظرتم السلام، فلن تكون هناك ضرورة لوجود الأمم المتحدة''. إذن ما هو التصور الذي يتعين أن نتصدى له؟ كما قال معظم الذين سبقوني في الكلام، يجب أن نوضح جيدا أنه لا يمكن أن تكون هناك انتقائية أو معايير مزدوجة – ولا يمكن أن يُولى اهتمام أكثر لأزمة معينة واهتمام أقل لأخرى. هناك تصور لوجود ضعف في المشاركة الكاملة من جانب الأمم المتحدة. أعتقد أنه يتعين علينا أن نتصدى للتصور بأن مشاركة الأمم المتحدة في الصومال آخذة في الضعف، بما في ذلك في مجال الأمن. وأعتقد أن ممثل الولايات المتحدة هو الذي قال إننا بحاجة إلى خطة قوية جدا للطوارئ لضمان أن يكون هناك خارج هذه المنظمة تصور بأننا نعالج هذه القضية. وأذكر هنا اجتماع الأمس ومبادرة المملكة المتحدة التي أكنّ لها كل التقدير.

لقد كان هذا الاجتماع بين الدول الأعضاء والأمانة العامة مفيدا للغاية، وأعتقد أننا يجب أن نعمل في هذا الاتجاه، لأنه، كما قال السيد هولمز، إن ''عدم وجود اهتمام رفيع المستوى'' – وأتخيل أن ما كان يعنيه السيد هولمز هو الاهتمام العملي – ''ليس خيارا بالنسبة إلى الصومال''.

وبالطبع، هذا شيء صعب، لأننا يجب أن نتناول مسألتين هنا. فمن جهة، يجب أن يكون لدينا تأثير كبير في الميدان؛ ومن جهة أخرى، يتعين علينا تصحيح التصور الموجود خارج هذه المنظمة، لأن مصداقيتنا هي المعرضة للخطر. وقال ذلك متكلمون آخرون، ربما ممثلي بنما أو بيرو. إذن، فإن التصدي لهذا التصور، كما نعرف جيدا، شيء صعب للغاية، لأنه، في جملة أمور، قد يتغير من يوم إلى آخر.

وأشكركم شكرا جزيلا، سعادة السفير هولمز.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسفير هولمز للرد على التعليقات والتقييمات.

السيد هولمز (تكلم بالانكليزية): أود أن اشكر جميع الوفود التي تكلمت صباح هذا اليوم الدعم الذي أعربت عنه للجهود التي نبذلها. وقد أدهشني القدر الكبير للاتفاق الموجود حول الطاولة بشأن جدية المسائل الإنسانية التي ناقشتها، بشأن ضرورة مواصلة رصد تلك الحالات بشكل متأن وبشأن ضرورة اتخاذ إجراء سياسي في جميع الحالات لمحاولة إزالة أسباب تلك المشاكل، لأنه – كما لاحظ أحد الممثلين هنا اليوم، واتفق معه اتفاقا كاملا – لا يمكن أن تشكل المساعدة الإنسانية سوى إسعاف مؤقت، وليست حلا لهذه المشاكل.

وتكلم العديد من الوفود، بما في ذلك شخصكم، سيدي الرئيس، عن الحاجة إلى عمليات حفظ السلام وأهميتها في الحالتين اللتين ناقشناهما، أي النشر في أقرب وقت ممكن للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور وتعزيز عملية الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأتفق اتفاقا تاما على أن تلك القوات يلزم نشرها بشكل عاجل وتعزيزها بغية تهيئة بيئات أفضل للمدنيين وللعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من أجل مزاولة عملهم.

وألاحظ أنه ما زالت توجد في بعض المناطق – وقد شهدت هذا مرة أخرى حينما زرت دار فور في بعض مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، على سبيل المثال – بعض التوقعات المبالغ فيها باحتمال أن تؤدي العملية المختلطة إلى تحويل الحالة بين ليلة وضحاها وأعتقد أننا يلزم أن نكبح جماح تلك التوقعات بغية تفادي حصول الكثير من خيبة الأمل فيما بعد، لأن من الواضح أنه سيمضي

بعض الوقت قبل أن تتمكن العملية المختلطة من الوصول إلى قدراتها الكاملة. وعلى أي حال، وكما قلت، فإن بعض التوقعات الموجودة في بعض المخيمات لا تتسق مع الواقع.

وقد أوضحتم بعض النقاط القوية، سيدي، بشأن ضرورة تفادي أي إيحاء بازدواج للمعايير بين الصومال ودارفور. ولا أريد أن أخوض في هذا الأمر بكثير من التفصيل. ومن الواضح أن ذلك هو شأن زملائي في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية.

وبطبيعة الحال، أوافق على أننا حينما نتكلم عن حفظ للسلام، علينا ألا نفكر بشأن حالة تنعم بالسلام بشكل كامل، لأن من المؤكد أننا لا نحتاج إلى قوة لحفظ السلام عند تلك النقطة. وأعتقد أن النقطة التي أعلم أنني حاولت أن أوضحها هي أن هناك حاجة إلى نوع من الإطار السياسي، نوع من الحالة التي يمكن أن نحاول فيها دعم عملية سياسية؛ وخلاف ذلك يمكن للحالة أن تصبح صعبة للغاية فعلا، ويمكن للوحدات أن تصبح جزءا من المشكلة بدلا من جزء من الحل.

وبعد ذلك القول، أعتقد أننا جميعا نقبل بشكل كامل الحاجة إلى نوع من التخطيط للطوارئ الذي تكلمنا عنه وإلى قوة محتملة للأمم المتحدة تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن العديد من الوفود علقت على المشاكل المتعلقة بتوفير الأمن التي تكمن وراء العديد من المشاكل الإنسانية في المناطق التي تكلمت عنها. ومرة أخرى، اتفق تماما مع ذلك. ولم أوضح النقطة في مداخلتي الأولية، ولكن الأمر الذي سيكون قيما بشكل بالغ – وخاصة، كما اعتقد، في دارفور، ولكن أيضا في الصومال – هو التوصل إلى نوع من وقف أعمال القتال يمكن أن تتفق بشأنه جميع الجوانب وهو سيؤدي على الأقل إلى مهلة، إن لم يؤد إلى راحة دائمة، من القتال وأعمال العنف، وهو الأمر الذي يسبب المشاكل الإنسانية أو يزيدها سوءا.

وأغتنم هذه الفرصة لأقول إنني ما زلت أعتقد بضرورة التوصل إلى وقف لإطلاق النار للأغراض الإنسانية في دار فور. وهناك إيحاءات من حكومة السودان بأنها مستعدة للتفكير في ذلك، طالما أن الآخرين سيردون بالمثل. ومن الواضح أن ذلك سيكون أمرا مفيدا بشكل بالغ وسيساعد على تجنب بعض المشاكل التي تكلمت عنها.

وعلى نحو مماثل في الصومال – مهما كانت الصعوبة التي يبدو عليها الأمر في الظروف الحالية – سيكون التوصل إلى وقف لإطلاق النار، إذا أمكن الاتفاق عليه، أمرا بالغ القيمة، ليس أقله بسبب الحالة في مقديشو نفسها.

وطرحت نقطة أو نقطتان خلال المناقشة. وأعتقد أن وفد المملكة المتحدة ذكر الرغبة في عقد اجتماع إضافي للجنة الرفيعة المستوى التي شكلت لمتابعة تنفيذ البيان المشترك لتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية في دارفور، وأوافق تماما. ولم يكن سبب عدم عقد اجتماع مؤخرا – وأعتقد أن الاجتماع الأخير كان في أيلول/سبتمبر – هو أنه لم يكن هناك وزير للشؤون الإنسانية في السودان نتيجة للصعوبات بين الشمال والجنوب بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

ولكنني أقبل أننا بحاجة إلى المضي نحو عقد اجتماع في أقرب وقت ممكن. وفي غضون ذلك، فإن الإجراءات في إطار اللجنة الرفيعة المستوى لم تتوقف وما زالت تعمل. ولكنني أتفق تماما على أن عقد اجتماع للجنة الرفيعة المستوى سيكون منشودا قريبا.

وعلق وفد أو وفدان عن حق على تأثير الطقس على بعض تلك الحالات الإنسانية ومن المؤكد أن ذلك هو الحال. وأسترعي انتباه المجلس إلى بعض المؤشرات المبكرة التي سمعتها

حينما كنت في دارفور على أن الحصاد في دارفور هذا العام، على الأقل في الجنوب والشمال، يحتمل أن يكون ضعيفا. وذلك سيؤدي إلى إلقاء عبء إضافي على عملياتنا الإنسانية. ولذلك سنخطط لزيادة جهودنا لتقديم الإغاثة الغذائية، ليس للأشخاص الموجودين في تلك المخيمات فحسب، بل أيضا للسكان عموما الذين قد يواجهون فجوة غذائية أكبر من المعتاد.

وذكر العديد من الوفود مسألة القرصنة قبالة ساحل الصومال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالخطوات التي يجري اتخاذها لمحاولة تخفيض القرصنة أو القضاء عليها، ليس أقله الحماية التي وفرتها مؤخرا سفن البحرية الفرنسية لسفينة برنامج الأغذية العالمي التي وصلت مؤخرا إلى مكة. كما أشارت بعض الوفود إلى الحادث الذي أدى إلى ما بدا وكأنه فرض حظر على العمليات الإنسانية في تلك المنطقة بعينها. ومما يدعو السرور أن تلك المسألة تمت تسويتها. ولكن هذا دليل على المشاكل التي نواجهها في الصومال مع السلطات، ويحدوني أمل كبير في أن تتخذ الحكومة الجديدة ورئيس وزرائها الجديد موقفا مختلفا جدا في المستقبل يؤدي إلى زيادة تسهيل تقديم المساعدة الإنسانية.

وفي غضون ذلك، فإن الأخطار التي يواجهها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية تبينها مرة أخرى حقيقة أن سائقا تابعا لبرنامج الأغذية العالمي قد قتل – أعتقد في وقت مبكر اليوم في أفغانستان – وهو أمر يشكل مرة أخرى دليلا على المشاكل التي نواجهها.

وأشار عدة أشخاص كما أشرت شخصيا، إلى الحالة الخطيرة للغاية في مقديشو، واستمرار الهجمات التي تبدو عشوائية وغير متناسبة والقتال المتبادل الذي يحدث آثارا مروعة على المدنيين. وأوافق على أن تلك مشكلة مروعة. ويلزم أن نكرر أن الأشخاص الذين يقومون بالعمليات في مقديشو من جميع الجوانب يجب اعتبارهم مسؤولين عن أعمالهم. واعتقد أن ذلك مبدأ هام للغاية يتعين أن نشدد عليه.

كما أشارت عدة وفود إلى الحالة التي تستدعي قلقا شديدا في شرق تشاد، التي من الواضح أنها لها صلة بما يدور في دارفور. وأوافق على أن ذلك أمر يستدعي القلق العميق. ويواجه العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية صعوبة كبيرة في مواصلة العمل بينما يستمر القتال بين الحكومة والمتمردين. وقد قيدت حرية التنقل تقييدا شديدا، وإذا لم تتم تسوية تلك الحالة بسرعة فإنها ستبدأ في إحداث تأثير خطير للغاية على ارض الواقع في ما يتعلق بالمساعدة التي يمكن أن نقدمها للاجئين البالغ عددهم ٢٣٠ ٠٠٠ لاجئ في المخيمات الموجودة في شرق تشاد وللأشخاص المشردين داخليا الذين يبلغ عددهم ١٨٠ ٠٠٠ شخص الموجودين هناك أيضا. وهذا أمر يلزم أن نتابعه بتأن شديد. ويحدوني الأمل في أن يتوقف القتال قريبا، وأكرر المناشدات التي أطلقها الآخرون للوقف النهائي للدعم المتبادل الذي يقدم للمتمردين عبر تلك الحدود.

سيدي الرئيس، لقد أشرتم إلى أهمية حماية المدنيين في السياق الخاص للصومال. وأتفق تماما على أننا إذا قارنا نوع المسائل التي طرحناها في تقرير الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر والحالة في الصومال، فإن ذلك دليل واضح على مدى الشوط الذي قطعناه في بعض هذه المناطق.

وأخيرا، أشكر الوفود على اهتمامها ودعمها. ومرة أخرى، فإن دعم هذا المجلس حيوي بشكل مطلق للعمل الذي نحاول أن ننجزه. وأود أن أطمئن جميع المعنيين بأننا سنواصل القيام بكل ما في وسعنا للتصدي لتلك المشاكل الإنسانية ولزيادة جهودنا الغوثية في جميع تلك المناطق الثلاث، لأنها تستدعي القلق العميق وتترتب عليها آثار.

وهي تشكل انعكاسا للمشاكل المتعلقة بالسلام والأمن في تلك المنطقة وربما أيضا تحدث آثارا بالنسبة لمشاكل السلام والأمن في هذه المنطقة الشديدة الانفجار في القرن الأفريقي، إذا لم نتوصل إلى تسوية لتلك المشاكل بشكل عاجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم، وكيل الأمين العام هولمز، على التوضيحات التي قدمتموها، وأكرر، على الإحاطة الإعلامية الشاملة للغاية والواضحة والفعالة.

لا يوجد متكلمون آخرون يرغبون في أخذ الكلمة. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.
